جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

الميدان:حقوق، علوم سياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالب:محمد الصالح كحول

بعنوان:

أبعاد الإصلاحات السياسية الجديدة في عهد الرئيس بوتفليقة

من2012الى2013

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2013/06/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور / قاسم حجاج- جامعة قاصدي مرباح ورقلة – رئيسا

الدكتورة / بوشنافة شمسة - جامعة قاصدي مرباح ورقلة – مشرفا

الأستاذ / بهاز حسين - جامعة قاصدي مرباح ورقلة – مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

قال تعالى"وان تشكروا يرضه لكم"

بداية اشكر الله العلي القدير واحمده حمد الشاكرين،حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان للدكتورة الفاضلة بوشنافة شمسة على قبولها وإشرافها على هدا الموضوع وعلى ما قدمته لي من عون وتوجيه وإرشاد وانتقاد هادف كان له الأثر في انجاز هذا البحث والشكر كذلك لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

محمد الصالح

مقدمة

مع بداية التحولات التي عرفتها الساحة الدولية منذ منتصف الثمانينات ، شهدت الجزائر انتقالا سياسيا و اقتصاديا ،كانت ابرز مظاهره التعددية الحزبية و اقتصاد السوق . حيث أسس دستور1989 لبداية التحول من خلال ما تضمنه من حقوق و حريات مهمة في الأنظمة الديمقراطية و منها الاعتراف بحق تشكيل الأحزاب والجمعيات والتداول على السلطة السياسية .

و رغم الأحداث التي عرفتها البلاد و التي أدت إلى تجميد هذا المسار و إلى انتشار العنف الذي كانت أثاره خطيرة على الأمن الداخلي و على مكانة الجزائر على المستوى الدولي ، إلا أنه لم يمنع من استئناف و مواصلة عملية التحول باعتبارها الأداة الأساسية لوضع حد لأوضاع اللاأمن التي أدخلت البلاد في دوامة من عدم الاستقرار الداخلي بكل أبعاده. فكان دستور سنة 1996 و الذي تضمن بدوره إطارا قانونيا حددت فيه عملية سير العملية الديمقراطية فيما يتعلق بالأحزاب و الجمعيات و كل القوى السياسية المهمة في استقرار الدولة.

و تأتي الإصلاحات الراهنة لتعميق المسار الديمقراطي حسب نص الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية الموجه للأمة في 15 افريل2011لتمثل مرحلة أخرى مرحلة من التحول الديمقراطي في الجزائر ، حيث تعد مرحلة أكثر أهمية بالنظر إلى الظروف الدولية و الداخلية التي تدفع باتجاه تكريس التغيير السياسي على جميع المستويات .و هو تغيير تقوده القوى الغربية والكبرى في النظام السياسي من خلال التدخل المباشر في عملية التحول .و بغض النظر عن الظروف التي أفرزت هذه المرحلة الجديدة ، من التحول ،فان هذه الإصلاحات تنطوي على العديد من الأبعاد المهمة في تكريس الاستقرار الداخلي و بناء الدولة.

أهمية الدراسة:

و تبرز في محاولة تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي بموضوع ومحتوى الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية في الجزائر ومناقشة مختلف الدوافع التي ضغطت باتجاه مباشر نحو هذه الإصلاحات . ومدى توافقها مع تطلعات المجتمع الجزائري بكل أطيافه.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آلية تجسيد هذه الإصلاحات ومدى تكييفها مع ثقافة المجتمع والطبقة السياسية ككل. ومحاولة التعرف على مدى أهمية هذه النصوص والقوانين العضوية ،وهل هي كافية لبعث استقرار، سياسي أم أن الأمر يتطلب إصلاحات أخرى أكثر أهمية في بعث هذا الاستقرار.

مبررات اختيار الموضوع: وتنقسم هذه المبررات إلى :

المبررات الموضوعية وتتلخص في

- نقص الدراسات والأبحاث الأكاديميةة المهتمة بهذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بأبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات نظرا لحداثة الموضوع.

- حساسية الموضوع على اعتبار أن الجزائر تشكل الاستثناء في الوطن العربي التي باشرت هذه الإصلاحات، دون أية أحداث دموية أو ثورات على غرار نظيراتها ليبيا وتونس ومصر.

- الاهتمام الدولي بقضايا الإصلاح وإصرار الجزائر على إبعاد التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية .

أما المبررات الذاتية فإنها تتمحور حول: تقديم دراسة حول الإصلاحات السياسية في الجزائر في أبعادها المختلفة في ظل الحركية التي تشهدها التجربة الجزائرية .

الرغبة في التخصص في هذا النوع من الدراسات الخاصة بالجزائر.

إشكالية الدراسة: تناقش هذه الدراسة موضوع الجيل الثاني من الإصلاحات من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هو مضمون الإصلاحات السياسية في الجزائر لسنة 2011 ؟ وماهية مختلف الأبعاد التي انطوت عليها؟ وما هي حدودها؟ .

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم الإصلاح السياسي في الجزائر؟
- ما هي العوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي في الجزائر؟
- ما هي مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر؟
- ما هي أبعاد الإصلاحات السياسية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية نورد الفرضيات التالية:

- الإصلاحات السياسية هي وليدة أزمة على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع.

- الإصلاحات السياسية في الجزائر تمثل استجابة لتحديات داخلية وخارجية .

- مضمون الإصلاحات السياسية يكرس رغبة النظام السياسي في المحافظة على استقراره وإبعاد الضغوطات الخارجية.

-تتجلى أبعاد الإصلاح السياسي من خلال جملة من المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

منهج الدراسة: إن موضوع الدراسة ، فرض علينا توظيف المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحديد خصائص الظاهرة و وصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها ،وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها على ارض الواقع.ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم "أي ما هو كائن"وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات .

حدود الدراسة : شملت هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من خطاب رئيس الجمهورية في 15افريل2011 الموجه إلى الأمة إلى حين صدور القوانين الجديدة المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات والإعلام والجمعيات وزيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية سنة2012 .

التقسيم الهيكلي للدراسة:

لمناقشة الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية :خصص الفصل الأول لدراسة دوافع الإصلاحات السياسية في الجزائر وقسم إلى ثلاث مباحث.تطرق المبحث الأول إلى مفهوم الإصلاح السياسي . أما المبحث الثاني، فانه يناقش الدوافع الداخلية لعملية الإصلاح ، في حين خصص المبحث الثالث لمناقشة الدوافع الخارجية .وخصص الفصل الثاني لمضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر التي دعا اليها رئيس الجمهورية في خطابه من خلال أربعة مباحث : تضمن المبحث الأول مضمون القانون الانتخابي والحزبي الجديد باعتبار الموضوعين مرتبطين يبعضهما، أما المبحث الثاني

فخصص لمضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وخصص المبحث الثالث لمضمون قانون الإعلام الجديد والمبحث الرابع لمضمون قانون الجمعيات الجديد.أما الفصل الثالث فتضمن أبعاد الإصلاحات السياسية في الجزائر حيث تضمن المبحث الأول احتواء المعارضة في السلطة والمبحث الثاني محاربة العنف السياسي في حين خصصنا المبحث الثالث للتصدي للتدخل الأجنبي أما المبحث الرابع فخصص للتحديات التي تواجه الإصلاحات السياسية في الجزائر.

الفصل الأول: دوافع الإصلاحات السياسية في الجزائر

إن عملية الإصلاح عملية حضارية لابد منها من اجل تغيير الواقع السيئ بواقع أفضل ، والاتجاه نحو مستقبل واعد يتم فيه الانفتاح السياسي وتسود فيه العدالة والمساواة وبالتالي، فان الإصلاح حاجة ملحة ولا مصلحة من تجاهله .والحديث عن الإصلاحات السياسية في الجزائر يتطلب البحث في أهم الدوافع والظروف التي كانت سببا لها. وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.

تعددت مفاهيم الإصلاح السياسي بتعدد رؤى وتصورات الباحثين مما اوجد العديد من المفاهيم التي تتداخل فيما بينها كالتنمية السياسية، التحول الديمقراطي، إعادة الهيكلة ، ولكنها في نفس الوقت مفاهيم تمتاز بقدر من الاختلافات الجزئية والتفصيلية ، وبعيدا عن هذه الاختلافات، يمكن القول أن هذه المصطلحات جميعها وصف لعملية سياسية متصلة بطبيعة تحولات النظم السياسية ، وتدل على أن هناك تغيرات بنيوية في آلية عمل النظام السياسي.

يشير الإصلاح(reforme) لغة إلى صلح ،يصلح إصلاحا، والإصلاح نقيض الفساد .وأصلح الشيء بعد فساده يعني أقامه.أما في اللغة الانجليزية فان كلمة reforme،تعني العمل الذي يحسن الأوضاع ،أو هو تحسين الحالة وتصليحها.[1]

أما اصطلاحا فان الإصلاح فيعني "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ،ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقاييس الكفاءة ، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية[2].

---

[1]-- المشاقبة عواد أمين ،المعتصم بالله العلوي ،الإصلاح السياسي والحكم الرشيد. عمان:مطبعة السفير،2010،ص28.

[2]-هنجتزيقون صمويل،النظام لمجتمعات متغيرة. ترجمة سمية فلو،بيروت: دار الساقي،1999،ص121.

و يطلق مفهوم الإصلاح على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد .كما يعرف بأنه:"تعديل جدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو، خلافا لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام[1].

أما مفهوم الإصلاح السياسي، فيعرف بأنه "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها ، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي،بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار وتحسين جودة الحكم وصلاحيته بما يزيد من فاعلية النظام في طريق بناء نظم ديمقراطية [2]"، كما يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى " فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية ،والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز عل ى المساءلة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون[3].

ويعرف الإصلاح السياسي كذلك بأنه "مجموعة التغيرات والتحولات في النمط السلطوي بهدف تحقيق جملة من الشروط السياسية والاجتماعية وغيرها، ومن بينها الحق في المشاركة والمحاسبة والمساءلة والجودة والمشروعية وتحقيق النموذج الديمقراطي المشاركاتي من خلال رشاده سياسية تهدف إلى التغيير والجودة لتحقيق النافع العام المجتمعي[4] ".

وربط الدكتور أمين المشاقبة مفهوم الإصلاح السياسي بالتغيير فالإصلاح السياسي حسبه هو :"التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ،و هو عملية تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج[5]".

---

[1]-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. بيروت:الدار العربية للنشر والدراسات، 1974، ص206.

[2]–محمد سعد أبو عامود،محددات مستقبل الإصلاح في الدول العربية ،في مجموعة من المؤلفين، الإصلاح السياسي في الوطن العربي.القاهرة :مركز دراسات الدول النامية،2006،ص535.

[3]– هشام سلمان حمد الخلايلة،اثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط :قسم العلوم السياسية، 2012 ،ص5.

[4]– سيف الدين عشيط هني،إشكالية الفساد والإصلاح في المنطقة العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية، 2008–2009،ص13.

[5] – المشاقبة عواد أمين ،المعتصم بالله العلوي،مرجع سابق،ص7.

وعموما، فان مفهوم الإصلاح السياسي يشير إلى عملية شاملة في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية وذلك في إطار النظام السياسي، بهدف تطوير آليات هذا النظام من اجل القيام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع ، وبالتالي الوصول إلى الأفضل والأحسن حسب رؤية المواطنين [1].وينبني الإصلاح السياسي على تطوير فعالية وكفاءة النظام السياسي في بيئته المحيطة به. فحسب سلمان الخلايلة، فان الإصلاح السياسي هو عملية تشريعية وسياسية واجتماعية ، تهدف لإحداث تغيرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة ، بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع [2] .فالإصلاح إذن عملية عميقة تمس النظام السياسي وتظهر آثارها على العلاقات الاجتماعية داخل الدولة .

واهم ما يمكن ملاحظته في تعريف الإصلاح السياسي انه عملية تربط التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي في الأنظمة التسلطية ،كما انه عملية تهدف إلى التكيف مع مدخلات النظام السياسي الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني: الدوافع الداخلية للإصلاح السياسي

بدأت الإصلاحات في الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988، التي أفرزت مجموعة من التحولات كانت واضحة في التعديلات والتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الجزائري. فالظروف الصعبة الناتجة عن الأزمات المتعددة الأبعاد التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر خاصة مع منتصف الثمانينات، والصراع الذي برز داخل النظام السياسي بين التيار الانفتاحي، والتيار المحافظ ، دفعت الحكومة إلى تبني مجموعة من الإصلاحات السياسية مع دستور 1989[3]. و تكرست هذه العملية كرسها دستور 1996 .الذي تم تبنيه بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر والتي أسفرت عن توقيف المسار الانتخابي لأول تجربة ديمقراطية في الجزائر وقد أرسى هذا الدستور العديد من الإصلاحات التي مست جوانب عديدة في النظام السياسي، منها خاصة قضية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية والتداول على السلطة .

---

[1]–نفس المرجع ،ص30.

[2] هشام سلمان حمد الخلايلة،مرجع سابق،ص6.

[3]مصطفى بلعور "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988–1990". مجلة دفاتر السياسية والقانون ،العدد الأول ،جوان 2009،ص01.

وفي 2011 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات ،عرفت بالجيل الثاني وهي إصلاحات تعكس تطور المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا وهو تطور اجبر السلطات على التكيف مع هذه المتغيرات خاصة في ظل الظروف الدولية والإقليمية التي تهدد بإسقاط هذه الأنظمة التسلطية كالنظام التونسي والنظام المصري كذا النظام الليبي.

وهناك العديد من الاتجاهات لتفسير مبادرة الإصلاح السياسي في النظم التسلطية[1]:

الاتجاه الأول: يرجعها إلى عاملين اثنين، أولهما الانقساما ت الحادثة داخل النظم التسلطية و فشلها في مواجهة المشكلات، و ثانيهما التغيرات في تطوَر و تنظيم المجتمع المدني. فالانقسام داخل النخب الحاكمة في النظم التسلطية التي على درجة من المؤسسية إلى تفاعلات، نتيجة وجود إدراك لدى هذه الصفوة بأهمية الإصلاح بالنسبة إلى بقاءها واستمرارها في الحكم ، فضلا عن تفاعلات بين هذه النخب والمعارضة .

أما الاتجاه الثاني فيرجع مبادرة النظام التسلطي للإصلاح السياسي، إلى التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية داخل النظام التي قد تكون اضطرت إلى ذلك بعد أن شعرت فعلا بتنامي قوة المعارضة السياسية والمجتمعية المطالبة بالتغيير.إن هذه النخب وصلت إلى قناعة مفادها أنها إما أن تبادر إلى الإصلاح، أو تضطر إلى ذلك مكرهة (بفعل ضغط خارجي أو إملاءات خارجية)مع ما يتضمنه الخيار الثاني من تهديد لاستقرار النظام السياسي وتماسكه.ووفقا لهذا الاتجاه يكون النظام الجزائري قد بادر إلى الإصلاح بعد أن أدرك أن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي، ويمكن أن يؤدي إلى الشللية والملل داخل النظام مع ما يحمله ذلك من إمكانية حدوث انقلاب[2].

ففي أوائل يناير 2011 ،شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن ، لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط ، ولكن الاستياء الذي استمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية.وفي حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من مجموعة أحزاب المعارضة الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية المستقلة. وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من اجل التغيير والديمقراطية التي نظمت عدة احتجاجات في الجزائر العاصمة ودعت لمزيد من الديمقراطية ورفع حالة الطوارئ المستمرة مند عام 1992، وطالبت بإطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم و تخفيف

---

[1]– فتحي بولعراس "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012،ص15.16.

[2]نفس المرجع،16.

القيود والضوابط المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية ،وزيادة فرص العمل والعدالة الاجتماعية . وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني 2011بقوة ،عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .فهي تحيل إلى ذلك الركود الذي يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة ، في وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير ،إلى جانب قضايا الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات "سوناطراك"[1].

من جهة أخرى، عزا بعض المحللين، الإضرابات الداخلية لعام 2011في الجزائر إلى "توعكات اجتماعية عميقة "سببها معاناة معظم الجزائريين ظروفا معيشية صعبة ضاعف من تأثيرها البيروقراطية الزائدة والفساد والبطالة وغلاء المعيشة [2].

ويمكن اختصار أهم الدوافع الداخلية في :

ـ غياب دور المجتمع المدني .فالمجتمع المدني في الجزائر غير قادر على تعديل ميزان القوى الذي هو في صالح الدولة، لعدم تجذّره، و هذا بسبب جملة من العوامل التاريخيّة التي تعود إلى فترة الثورة التحريرية والمرتبطة أساسا بالنخبة المسيطرة على الثورة ، التي لم تقبل بتعدد الأفكار والتصورات . وهو سلوك سياسي استمر بعد الاستقلال وجسدته القيادة العسكرية التي ركزت عملها على بناء الدولة على حساب المجتمع .حتى في فترة التعددية.كما أن عدم النضج السياسي للمجتمع يعد من العوامل المعرقلة لتطور المجتمع المدني [3]، كما دفع ضعف المجتمع المدني من خلال عدم القيام بدوره المتمثل في الوساطة الدولة والمجتمع و الإبتعاد عن الروح النفعية، و كذا عدم انفتاحه على مختلف شرائح المجتمع في السير نحو عملية الإصلاح السياسي.

ـ تآكل شرعية النظام السياسي الجزائري منذ منتصف الثمانينات ،الأمر الذي دفع به للبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا واعتراف الشعب بها ، أمام شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية الجزائرية في الوقت الحاضر، واهم هذه الشرعيات البديلة، الشرعية الإسلامية التي تتبناها الجماعات

---

[1]–عبد الناصر جابي،"الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير 2011)"،الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،فبراير 2011،ص01.

[2]–طارق عشور مرجع سابق ،ص37.

[3]–التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر،*www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/.../com_dic_2008_21.pdf*

الإسلامية المختلفة في مواجهة شرعية النظام القائم الذي بدا عليه التآكل والانحسار ، إذا لم يسارع النظام إنقاذ نفسه من خلال تقديمه شرعية جديدة ومقبولة تعينه على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجوده.[1]

ـ المشاكل الاقتصادية :بالرغم من أن الجزائر بلد غني بالنفط ويتجاوز احتياطاته 10 مليارات برميل من النفط وينتج يوميا نحو 1.2مليون برميل ، لا يشعر المواطن الجزائري بتحسن في مستواه المعيشي . وعلى الرغم من مرور أكثر من 15 سنة على بدء برنامج الإصلاح الهيكلي وفتح المجال للقطاع الخاص ، فان الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني إختلالات هيكلية تتجسد في الاعتماد على قطاع النفط والغاز فبحلول نهاية عام 2010شكل هذا القطاع(النفط والغاز) نسبة 35%من الناتج المحلي الإجمالي و ما يعادل 98%من الصادرات و 70%من إيرادات الموازنة وهو لا يسهم إلا بنسبة 5%في توفير فرص العمل [2]، هذا إلى جانب زيادة البطالة بسبب ضعف معدلات الاستثمار وضعف إرادة الإدارة الاقتصادية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية ، أو لدى القطاع الخاص[3].

ـ حالة الانسداد السياسي السائد في الجزائر منذ سنوات التسعينات وحالة اللاأمن و اللااستقرار وانعكاساتها السياسية والاقتصادية على الشعب الجزائري والتي من أهم مظاهرها [4]:

– قصور موجة الانفتاح الأولى في تحقيق المطالب الشعبية والإشارة هنا إلى ما وقعت فيه الجزائر من أزمة سياسية داخلية وإخفاق عملية التحول الديمقراطي فيها .

–تزايد الوعي الشعبي بحقوقه ومطالبه بالعدالة والمساواة والحرية، بعد أن أدرك حقيقة أوضاعه المتردية .

– عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي وذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الأولى عل الثانية .

---

[1] –خميس حزام والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2003،ص195–196.

[2] – الحسن عاشي،هل تكفي ايرادات النفط لمنع انتفاضة جزائرية؟. Carnegie En dowment for international peace2/2/2011 http//arabic carnegieendowment.org/publications fa42466 .

[3] – احمد سيد النجار، الاتجاهات الاقتصادية في الوطن العربي ،عن احمد يوسف احمد وآخرون ،متطلبات الإصلاح في العالم العربي.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1،2006، ص114.

[4]– محمد هناد، الإصلاحات السياسية في الجزائر، محاضرة ألقيت بجامعة قاصدي مرباح ورقلة،قسم العلوم السياسية، بتاريخ 22جانفي2012.

-إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام،وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتجيات محاربة الفساد[1].

وعليه فالدوافع الداخلية للإصلاح السياسي متعددة، يتداخل فيها العامل السياسي كحالة الركود السياسي التي تشهدها المؤسسات السياسية ، والاقتصادي كتفشي الفساد و فشل البرامج والمشاريع الاقتصادية . والعامل الاجتماعي المتمثل في انتشار البطالة وتدهور الظروف المعيشية للمواطنين، هذا لم يمنع من وجود عوامل خارجية ساهمت هي الأخرى في الاتجاه نحو عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

المبحث الثاني :الدوافع الخارجية للإصلاح السياسي.

إن الإصلاح السياسي يمكن أن يحدث نتيجة رغبة سياسية وإدراك القيادة السياسية لأهمية الإصلاح واتخاذ الإجراءات ،كما يمكن أن يكون الإصلاح نتيجة لتآكل داخل النظام السياسي ما يحفز نخب المجتمع للضغط من اجل التحول أو نتيجة لدوافع خارجية .إن عملية الإصلاح في الجزائر تزامنت مع ضغوطات دولية وإقليمية لفرض الإصلاح في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

فعلى المدى الدولي بروز الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر في قضايا الإصلاح في الوطن العربي حيث ذهبت الأطروحة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى أن الأوضاع السياسية والثقافية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب.فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم وهذا ما دعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم، حتى لا يحدث تهديد لأمنها ومصالحها القومية وبالتالي ترك اقتناع لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع. وخاصة في جانبها السياسي فأصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وخاصة الوطن العربي ، احد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة .وقد اتضحت هذه السيادة بمحاولة جعل العراق نموذجا للديمقراطية يحتذي به [2]، كما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "مبادرة الشراكة من اجل التنمية والديمقراطية والتي طرحها وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول "سنة 2002 متضمنة الخطوات

---

[1]- طاشمة بومدين "إستراتيجية التنمية السياسية" : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 ، ص255.

[2]-اشرف محمد عبد الله ياسين،"السياسية الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط." . المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع2010، ص67.

التنفيذية لإجراء الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتربوية في العالم العربي [1].ووفقا لبرنامج "باول" ، فقد تم تصنيف النظم العربية إلى مجموعات هي :

-مجموعة النظم المطالبة بان تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر ،السعودية).

-مجوعة النظم التي بتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر(سوريا ،ليبيا).

-مجموعة النظم التي سيكتفي فيها خبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين،الكويت).

-مجموعة النظم التي في حالة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقبل ببرامج أمريكية (قطر،الأردن).

وفي إطار هذه المبادرة فان وجهة النظر الأمريكية ارتكزت على ضرورة وجود تداخل أمريكي في بعض البرامج المطروحة وفي حالة عدم قبول هذه البرامج من قبل الأنظمة فإنها لابد أن تقدم البديل المناسب على أن يخضع هذا البديل للتقييم والمشاورات مع الجانب الأمريكي لتحقيق الأغراض والأهداف التي يسعى البرنامج الأصلي المطروح إلى تحقيقها .كذلك وفقا للبرنامج فقد ذكر "أن المطلوب هو ممارسة قدر اكبر من الضغوط السياسية والاقتصادية والإقليمية والداخلية بالنسبة إلى بعض النظم حتى تستجيب للإصلاحات السياسية المطلوبة [2]".

إن قضية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية طرحتها الإدارة الأمريكية في المرحلة الراهنة في إطار ما يسمى بالشراكة الحقيقية بين أمريكا والدول العربية كجزء من إستراتجية الأمن القومي الأمريكي[3] .وهذا يعني أن الإصلاحات لا تهد ف إلى مصلحة الأنظمة العربية ، وإنما تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة العربية.إلى جانب ذلك، دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011،بدءا من تونس ومرورا بمصر واليمن ووصولا إلى ليبيا وسوريا ،حتى المغرب ، والتي دعت إلى إسقاط أنظمة سياسية سيطرت عليها "العائلة" [4] دفعت الرئيس

---

[1]–ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي خبرات عربية دراسة حالة مصر". المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 12، خريف2006، ص18.

[2]–نفس المرجع ،ص19.

[3]–نفس المرجع ،ص22

[4]– ناصر جابي،"مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان". المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، الدوحة، فبراير 2012،ص1

.

الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من اجل الإعداد لهذه العملية [1].

كما شكلت ثورة المعلومات ضغطا على الأنظمة التسلطية ودفعتها إلى مباشرة الإصلاح السياسي. فتقنيات التواصل الحديثة سهلت الأمر على الشعوب للتواصل على نحو أسرع وواسع بعيدا عن رقابة السلطة وأجهزتها الأمنية. ومن ناحية أخرى، ساهمت ثورة المعلومات في تعميق الوعي السياسي لدى الشعوب وإدراك ما يدور من حولها في العالم وإدراك حقوقها وحقيقة أنظمتها. فأصبحت تطالب بالمزيد من المشاركة والإنصاف وحكم القانون [2]. وهنا نجد أن التغير الأقوى تأثيرا، والأعمق تدخلا يتمثل في تكنولوجيا المعلومات باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية العولمة وفي هذا الإطار ،فان الاعتقاد السائد هو أن تكنولوجيا المعلومات وشفافية الرأي العام ،ستعمل على توفير أفضل مناخ للممارسات الديمقراطية. فقد رددت العديد من المصادر مفاهيم جديدة مثل "ديمقراطية الانترنت "، أو"الميكرديمقراطية" والتي من شانها إسقاط الحلقة الوسيطة للتمثيل النيابي الحالي التي تفصل بين الجماهير وأجهزة اتخاذ القرار .وعموما، فان لتكنولوجيا وثورة المعلومات جانبا ايجابيا يتلخص في[3] :

- تقليص حجم الحكومات وأعبائها ،والتخلص من سطوة البيروقراطية من خلال الحكومة الالكترونية .
- إقامة نظم حكم عالمية لزيادة التنسيق والتعاون الدولي وإشاعة نظم الحكم الصالح
- توفير مناخ أفضل لممارسة الديمقراطية والتصدي لسطوة النظم وسيطرة المنظمات .

إلا أن هذا الدور الايجابي لديه مخاطر أخرى على سيادة الدولة وتحكمها في المجتمع وهو ما يبرز في :

ـ عجز الحكومة عن خدمة مواطنيها ، وظهور المزيد من المعلوقراطية لزيادة الاعتماد على نظم المعلومات .

ـ انتهاك سيادة الدول واختراق الحدود باستخدام المعلوماتية .

ـ استخدام نظم المعلومات كسلاح ايدولوجيي ، وكأداة للرقابة الالكترونية على الأفراد والجماعات .

---

[1]–طارق عشور ،مرجع سابق،ص32.

[2] محمود فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد. القاهرة: دار النهضة العربية 2010 ص178.

[3]– ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق،ص13

وفي حالة المضي قدما في إضعاف ((سلطة)) الدولة تحت وطأة العولمة ، فقد يصل الأمر إلى حدّ عجز الدولة عن الوفاء بالتزاما ت العقد الاجتماع ي تجاه المواطنين ، لنصل في نهاية الأمر إلى دولة لا تجد لها دورا إلا القيام بوظيفة ((حارس السوق)) ، بدلا من دورها السابق كرعاية المواطنين [1].

كما أن لدور الفضائيات وشبكات الإنترنيت وتقارير منظمات حقوق الإنسان دور في عملية الإصلاح السياسي .وقد تزامن ذلك مع مأزق الأنظمة وانكشافها أمام الجماهير ورغبتها بتجديد شرعيتها مع تغيير واضح في إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد ما آمنت بأن الدعم المباشر للأنظمة الاستبدادية يضر بمصالحها في المنطقة من حجم كراهية الشعوب لها. ومن هنا رأت أهمية الدخول للمنطقة العربية من بوابة حق الشعوب في التعبير و الانتقال نحو الديمقراطية [2] .

وعليه يمكن القول أن تفاعل العوامل الخارجية المتمثلة في الضغوطات الدولية كمبادرة الشراكة من اجل التنمية والديمقراطية والتحولات الإقليمية المتمثلة في الثورات العربية بالإضافة تكنولوجيا المعلومات ودور الفضائيات وشبكات الانترنت وتقارير منظمات حقوق الإنسان جعل من عملية الإصلاح مطلب أساسي وضروري بالنسبة للجزائر.

خلاصة الفصل الأول

إن الإصلاح السياسي يشير إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية ،والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي ، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة ، وتحقيق المساءلة ، والتركيز على المساءلة الشعبية بكل مستوياتها ، والتعبئة الجماهيرية ، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون .وتبني الجزائر لهذه العملية وخلال هذه الفترة، يكشف عن العديد من التهديدات الداخلية كموجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية وكذلك حالة الانسداد السياسي والمشاكل الاقتصادية والتهديدات خارجية كالتهديدات الأمريكية المطالبة بالإصلاح بداعي الديمقراطية وحقوق الإنسان والثورات التي شهدتها المنطقة العربية. إضافة إلى ثورة المعلومات وانتشار للفضائيات الإعلامية التي زادت من حدة الوضع.

وعليه فان الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات يعني الحفاظ على بقاء النظام واستقراره .

---

[1] –نفس المرجع .

[2] ركاش جهيدة ، مرجع سابق ،ص8.

الفصل الثاني: مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر

إن الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسد خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الموجه إلى الأمة في 15 ابريل 2011، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الانتخابات والأحزاب والإعلام والجمعيات ، وكذا قانون ترقية المرأة في المجالس المنتخبة وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية .ولم تكن المبادرة بالإصلاحات وليدة نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية ، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات تمت في إطار لجنة شكلت لهذا الغرض،وانحصر دورها في الاستماع إلى المدعوين من دون أي التزام حيالهم، ماعدا إيصال آراءهم ومواقفهم إلى الرئيس الذي يعود له أمر البث فيها .بمعنى أن هذه الإصلاحات لم تأت نتيجة"حراك سياسي".لقد جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم[1].

المبحث الأول : مضمون القانون الانتخابي والحزبي الجديد

يعرف النظام الانتخابي بأنه:" النظام الذي يحدد الطريقة التي من خلالها يتم تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة [2]".وفي 12 يناير 2012 هي القانون العضوي رقم 12-01 ،المتعلق بالنظام الانتخابي حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل والمكمل بموجب الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 . إن اعتماد قانون عضوي جديد في ما يخص النظام الانتخابي هدفه ضمان نزاهة الانتخابات. [3] وقد تضمن القانون الجديد العديد من النقاط الهامة التي تخص النظام الانتخابي في الجزائر ومن أهمها:

-استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، علاوة على ذلك ، تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات وهي تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ويتم وضعها بمناسبة كل اقتراع. إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الانتخابية ورفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلما ن من 379 مقعد إلى 462 مقعد وتمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية على مستوى المجالس كافة[4].

---

[1]-طارق عشور مرجع سابق،ص38-39.

[2] بوشنافة شمسه، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"،دفاتر السياسة والقانون،العدد الخاص،نرفمبر 2010،ص463.

[3]- مارتا سمبليثي وآخرون ،" إصلاح سياسي " ، أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر؟. الشبكة الأرو متوسطية لحقوق الإنسان، ط1 ،2012 ص 13.

[4] -طارق عشور ،مرجع سابق ،ص39.

" ضمان الشفافية والسلامة للانتخابات من خلال المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب السياسية المعتمدة "[1]

- استعمال صناديق شفافة في العملية الانتخابية(المادة 44)

- يشترط في المترشح للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي أن يكون بالغا 23سنة على الأقل يوم الاقتراع(المادة 78 الفقرة الثانية)

.- تقليص عدد التوقيعات الفردية اللازمة لقبول الترشح بالنسبة للانتخابات الرئاسية من 75000 إلى 60000 توقيعا (المادة 139،الفقرة الثانية)

-حظر استخدام أماكن العبادة ، المؤسسات والإدارات العمومية، كل مؤسسة للتربية والتعليم والتكوين لأغراض الدعاية الانتخابية (المادة197)

- استبدال التوقيع على لائحة الناخبين ببصمات كافة الناخبين (المادة 46) .فبالمقارنة مع القانون القديم الذي ينص بشكل واضح،على أن صوت كل ناخب يثبته بتوقيعه ، فالمادة 46 من القانون الجديد لم تنص على التزام الناخبين بتوقيع لائحة الناخبين .

كما أصبح بإمكان الناخبين والمرشحين والمستقلين وممثلي الأحزاب السياسية بفضل القانون الجديد أن يطلعو ا على لائحة الانتخابية الخاصة بهم (المادة 58).

ورغم الظروف التي صدر فيها القانون العضوي للانتخابات ، إلا أنه يمكن القول أنهيساهم بطريقة أو بأخرى في توفير مناخ تسوده النزاهة والشفافية نظرا للإيجابيات التي تم ذكرها خاصة ، الإشراف القضائي على العملية الانتخابية ووجود لجان وطنية للإشراف على مراقبة الانتخابات .كما تم تدارك ومعالجة المسائل الإدارية التقنية التي طالما اشتكت منها الأحزاب في ظل القانون القديم الأمر 97-02 ولكن القانون وحده لا يكفي لإنجاح هذا الإصلاح بل يجب أن ترافقه إدارة ورغبة سياسية من السلطة للقيام بإصلاح حقيقي للنظام الانتخابي.

[1] - خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة في 15 أفريل2011

كما صدر أيضا القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالنظام الحزبي .ويمكن أن نشير إلى أن الحزب السياسي يعرف بأنه "تنظيم سياسي يهدف إلى الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات ،أما النظام الحزبي فانه يعكس التفاعلات بين الأحزاب القائمة وذلك في سياق النظام السياسي العام[1]".

ولعل مراجعة قانون الأحزاب تسمح بتجاوز إشكال الحق الدستوري في إنشاء الأحزاب والذي يكرسه القانون القديم رقم 09/97 المؤرخ في 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية [2].

أما القانون الجديد الذي صدر في12يناير2012 فقد تضمن مايلي*[3]:

-وجوب تسليم وزارة الداخلية وصل إيداع التصريح بتأسيس حزب سياسي بعد التحقق الحضوري من وثائق الملف(لمادة 18).و يخضع تأسيس الحزب السياسي إلى:

-تصريح بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاءه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية .

- تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي ،في حالة مطابقة التصريح.

- تسليم اعتماد الحزب السياسي بعد التأكد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي(المادة16).

كما يفرض القانون شروط صارمة على تأسيس الأحزاب السياسية ، فالمادة 21 تفضي بوجوب امتلاك الأعضاء المؤسسين للحزب ، مقرا له قبل الحصول على اعتماده الذي يسمح له وحده باكتساب الشخصية القانونية .

و تنص المادة17 ،على انه يجب أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء ،غير انه لم يتم تحديد هذه النسبة في القانون .كذلك نص القانون عل ى الالتزام بعدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات مخالفة لقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية أو لقيم ثورة أول نوفمبر 1954والخلق الإسلامي أو للوحدة والسيادة الوطنية وللحريات الأساسية . (المادة08) ،في حين تمنع المادة 05 من القانون

---

[1] بوشنافة شمسة ،مرجع سابق،ص464-465.

[2] -عمار عباس،" مبادرة الإصلاحات السياسية". مجلة الفكر البرلماني، العدد 28، نوفمبر 2011، ص34.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية. الجريدة الرسمية رقم01، الصادر في 15 جانفي2012

على شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية، أو شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعوا إلى العنف والتخريب ضد الأمة ومؤسسات الدولة ،من تأسيس حزب أو المشاركة في تأسيسه،إضافة إلى ذلك منع على الأحزاب السياسية اللجوء إلى العنف والإكراه أو أن تستلهم برنامج عمل حزب سياسي محل قضائيا (المادة 09). كما أجازت المادة 17لوزير الداخلية "في حالة الاستعجال وقبل الفصل في الدعوة القضائية المرفوعة ،اتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية لتجنب أو مواجهة أو إيقا ف وضعيات الاستعجال وخرق القوانين المعمول بها ،كما أتاحت كذلك للحزب السياسي تقديم طعن أمام مجلس الدولة الفاصل في القضايا الاستعجالية لطلب إلغاء الإجراء التحفظي المقرر ، ولا يوق ف إيداع هذا الطعن تنفيذ القرار علاوة على ذلك يمكن للوزير المكلف بالداخلية أن يوقف بقرار كل النشاطات الحزبية للأعضا ء المؤسسين ويأمر بغلق المقرات في حالة الاستعجال أو الاضطرابات الوشيكة الوقوع على النظام العام (المادة64).

أما بخصو ص العلاقات مع الأحزا ب الأجنبية ،فتمنع الأحزاب السياسية من " القيام بأعمال في الخارج لغرض المساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها ومصالحها الاقتصادية والدبلوماسية أو القيام بأي ارتباطا ت أو أي تجمع سياسي أجنبي"(المادة 51) .وجاءت أول انتخابات تشريعية في العاشر من ماي،كأول اختبار للقانون إذ سجلت نسبة مشاركة 43.14 % ماتمثل 9339026 منتخب من أصل21645841مسجل[1]

ومن أهم الأهداف التي تضمنها مضمون قانوني الأحزاب والجمعيات ما يلي[2]:

1) تكييف النظام الانتخابي مع فلسفة ومبادئ وأهداف ومحاور مبادرة رئيس الجمهورية المعلنة في 15 أفريل2011، والمتعلقة بالإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية وترقية وحماية حقوق وحريات الإنسان ،بصورة ترسخ حقيقة أسس ومقومات الحكم الصالح (الراشد) في الدولة الجزائرية.
2) التجاوب مع التطلعات الشعبية المشروعة والمطالبة بمزيد من الديمقراطية التعددية بواسطة وجود نظام انتخابي وحر ونزيه وشفاف، وذلك ما تم التعبير والإفصاح عنه من قبل قادة وممثلي منظمات المجتمع

---

[1] – الانتخابات التشريعية في الجزائر"،المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية (الدوحة)21ماي2012/http//www.dohainstitute.orgreleasea546c9a-39ff-4705-9731-21cf674d940d

[2] –مجلس الأمة ،"إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر"مزيد من الحرية...والنزاهة ...والديمقراطية". مجلة الفكر البرلماني، العدد28،نوفمبر 2011،ص263،262.

المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وقادة الرأي العام والإعلام أمام هيئة المشاورات السياسية خلال شهر ماي وجوان 2011.

3) إضفاء المزيد من الشفافية والحرية والنزاهة على النظام الانتخابي الوطني.، باعتباره من الآليات الوطنية اللازمة للبناء الديمقراطي والشرعي لمؤسسات الدولة وهيئاتها المنتخبة.

4) الملائمة والتكيف مع سائر التحولات السياسية الوطنية و الإقليمية والدولية الجديدة، وكذا الانسجام مع المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان والمواطن في الانتخابات الحرة والشفافة والنزيهة.

5) –تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع ،ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية ،وذالك من خلال توسيع نطاق التعددية الحزبية ،وتجديد النخب السياسية ، وجذب كفاءات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع ،علاوة على تعريف الأحزاب السياسية ،وتحديد شروط و كيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها.

لقد سمح إصلاح قانوني الأحزاب والانتخابات في تشكيل وبروز العديد من الأحزاب السياسية .كحزب الفجر الجديد، وحزب جبهة التغيير، وحزب جبهة العدالة والتنمية .ومشاركة العديد منها في الانتخابات السابقة بغرض إرساء ثقافة المشاركة السياسية.غير أن الملاحظ أن القانون الخاص بالانتخابات بالرغم من التعديلات الهامة التي أدخلت عليه ،كاستحداث اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات المكونة من قضاة، واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات والمكونة من ممثلي الأحزاب السياسية، لم يجلب ضمانات كافية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.أما فيما يخص النظام الحزبي، فان قانون الأحزاب السياسية الجديد بالرغم من فتحه المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة بغرض إرساء تعددية حزبية، إلا أن الواقع اثبت أن هذه التعددية كانت شكلية ولم تأت بأي جديد.

المبحث الثاني:مضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

تكفلت كل الدساتير الجزائرية ابتدءا من دستور 1963 إلى دستور 1976ودستور 1989 ودستور 1996 ،وتعديلاته المختلفة ولاسيما تعديل 2008 بتأسيس وتعميق وتطوير كافة حقوق الإنسان والمواطن بصفة عامة ، وحقوق المرأة بصفة خاصة ، حيث تم التكفل بدسترة وتقنين مبدأ المساواة الكاملة والحقيقية بين المرأة والرجل في كافة أجيال حقوق الإنسان[1].

[1] مجلس الأمة،"حقوق المرأة السياسية في المجالس المنتخبة بين عمليتي التأسيس الدستوري والتقنين القانوني". مجلة الفكر البرلماني، العدد27،افريل2011،ص225.

ويسعى القانون الجديد إلى زيادة فرص وصول المرأة للتمثيل في الهيئات المنتخب ة من خلال إدخال حصص مخصصة للنساء في القوائم الانتخابية [1]. وتفادي صعوبة وصولها إلى القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية. فالقانون الجديد الذي صدر في 12 جانفي2012ادخل تدابير التمييز الايجابي مثل الحصص "الكوتة". كما يحدد نسبة إلزامية لتمثيل المرأة في قوائم المرشحين بحيث لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيح حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد مقاعد المتنافسين عليها (المادة02).

-انتخابات المجلس الشعبي الوطني[2]:

*20 %عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد .

*30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشرا (14) مقعدا .

*35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثون (32) مقعدا.

*50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج (المادة02).

انتخابات المجالس الشعبية الولائية :

*30%عندما يكون عدد المقاعد35و39و43و47مقعدا،

*35%عندما يكون عدد المقاعد51الى55مقعد،

انتخابات المجالس الشعبية البلدية :

*30%في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف نسمة.

كما تنص المادة (05) على"رفض كل قائمة ترشيحات مخالفة لأحكام المادة 02من هذا القانون العضوي .غير انه يمنح اجل لتطابق قوائم الترشيحات على ألا يتجاوز هذا الأجل الشهر الذي يسبق تاريخ الاقتراع".

---

[1] -مارتا سميثلي وآخرون،"مرجع سابق،ص.26

[2]-قوانين الإصلاحات السياسية (نظام الانتخابات،حالات التنافي في العهدة البرلمانية ،توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة ، الأحزاب السياسية ،الإعلام، الجمعيات).الاردن:دار بلقيس للنشر،ص 72.

كما يمكن للأحزا ب السياسية أن تستفيد من مساعدات مالية خاصة من الدولة ،بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية و الولائية وفي البرلمان(المادة 07).

لقد ساهم قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في الزيادة م ن مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث أضاف العديد من الإجراءات التي من شانها تعزيز مكانة المرأة فلا يمكن قبول قوائم الترشيحات دون تمثيل نسوي كما لا يجب أن يقل عدد النساء في كل قائمة الترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية،عن النسبة المحددة بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها والمنصوص عليها في القانون.

وكذلك الاستفادة من مساعدات مالية خاصة بحسب عدد المرشحات في المجالس المنتخبة وهذا ما أبرزته نتائج الانتخابات السابقة .وعلى الرغم من ذلك، ،فالقانون الخاص بتمثيل المرأة لم يعط ضمانات كافية لوصول المرأة إلى المجالس المنتخب ة حيث كان إشراكها في القوائم الانتخابية بغرض عدم رفض قائمة الترشيحات المقدمة من طرف الحزب ،وكذا لم يشترط ترتيبها في القائمة الانتخابية.

المبحث الثالث:مضمون قانون الإعلام الجديد

كثيرا ما وصف رجال الإعلام القانون 90-07المؤرخ في 03افريل1990، المتضمن قانون الإعلام بأنه قانون للعقوبات لأنه خصص مواده من 77 إلى 99 للعقوبات الجزائية التي تعترض سبيل الصحفي وتحول دون ممارسته المهنية بشيء من الحرية وفتح مجال العمل الإعلامي وفرض شتى القيود عليه في الجزائر، وفي هذا المعنى قال رئيس الجمهورية في خطابه يوم 15افريل2011:"...كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها ، وانه لجدير بنا أن نعتز بانتمائنا إلى بلد تشكل في الصحافة واقعا ملموسا بلد خال من إي سجين رأي أو معتقل سياسي، إن هذا المكسب لافت ينبغي دعمه دوما لكي يضل مكسبا دائما..." [1].

وفي12 يناير 2012 صدر قانون رقم 12-05 المتعلق بالإعلام، والذي يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة (المادة 05).

[1] -عمار بوضياف،"خطاب15افريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية". مجلة الفكر البرلماني ،العدد 28،نوفمبر 2011، ص25.

يخضع إصدار كل نشريه دورية لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات،بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسؤول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، المنصوص عليها في هذا القانون العضوي ويسلم له فورا وصل بذلك(المادة11)[1]

-"تمنح سلطة ضبط الصحافة المكتوبة الاعتماد في أجل ستين (60) يوما ابتداء من تاريخ إيداع التصريح".(المادة13)

تمديد المهلة بين الإيداع وتصريح وإصدار أي عدد جديد من ثلاثين إلى ستين يوماً، يشترط القانون قبل صدور أي منشور اكتمال إجراءات الحصول على اعتماد وصولاً إلى الخضوع لنظام قائم على التصاريح .

- إدخال اللغة الأمازيغية كلغة لإصدار النشريات الدورية للإعلام العام حسب نص المادة20.غير أن هذه النشريات الدورية الموجهة للنشر والتوزيع وطنيا أو دوليا،و النشريات الدورية المتخصصة ،يمكن أن تصدر باللغات الأجنبية بعد موافقة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة .

أما بالنسبة لانفتاح القطاع السمعي البصري ،فقد تم تعريفه على انه كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي،أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة (المادة 58) وان النشاط السمعي البصري مهمة ذات خدمة عمومية ،تحدد كيفيات الخدمة العمومية عن طريق التنظيم(المادة 59) من جهة أخرى، يخضع إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري ، والتوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزي، وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية، بموجب المادة 63، "إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم". وطبقا للمادة 100: "يجب على المدير مسؤول النشرية أو مدير خدمة الاتصال السمعي البصري أو مدير وسيلة إعلام إلكترونية، أن ينشر أو يبث مجانا كل تصحيح يبلغه إياه شخص طبيعي أو معنوي بشأن وقائع أو آراء، تكون قد أوردتها وسيلة الإعلام المعنية بصورة غير صحيحة ". وتضيف المادة 112: "لكل شخص جزائري طبيعي أو معنوي ،الحق في ممارسة حق الردّ على أيّ مقال مكتوب تم نشره أو حصة تم بثها، تمس بالقيم والمصلحة الوطنية". وهكذا، فوحدهم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الجزائريون يتمتعون بالقدرة على فرض تصحيح للمعلومات المنشورة.

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم12-05المتعلق بالإعلام.الجريدة الرسمية،العدد02، الصادر بتاريخ15جانفي2012.

و تنصّ المادة 96 من قانون العقوبات على أن كل من يوزّع "منشورات أو نشرات أو أوراقاً من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية " "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى 3 سنوات و بغرامة ملية من 20.000 إلى 100.000 دج". كما يجوز رفع مدة الحبس إلى 5 سنوات "*إذا كانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو وحي أجنبي*". أما المادة 298 من قانون العقوبات، فتعاقب على القذف لمدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر وغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين[1].

وعموما فإصلاح قانون الإعلام أضاف العديد من النقاط الايجابي ة على غرار فتح المجال السمعي البصري وتحديد ضبط النشاطات في الصحافة ، بالإضافة إلى حماية حقوق الصحافيين وهذا من شانه إعطاء صورة جيدة للجزائر في الداخل والخارج حول الانفتاح الإعلامي وحرية الرأي والتعبير.

المبحث الرابع :مضمون قانون الجمعيات الجديد

تعد الجمعيات قوى مدنية واجتماعية واقتصادية وخيرية حية وفاعلة في المجتمع المدني بعمقها وبأبعادها المدنية والاجتماعية المحركة ، وقوة التحفيز الذاتي الحرة والمستقل لأعضائها .كما أن الجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني من أكثر العوامل والآليات لدمقرطة المجتمع المدني وتنظيمه من اجل الرشادة والفعالية في عمليات المشاركة الاجتماعية في كافة قراراتها وسياسات وبرامج الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [2] .

فقد تزايد عدد الجمعيات والمنظمات المدنية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، إذ فاق عددها 80الف جمعية ومنظمة محليا ووطنيا. ويدل ذلك على ازدياد وعي فئات وشرائح في المجتمع المدني وميلهم إلى التأسيس والتنظيم القانوني الرسمي، من اجل المشاركة في الحياة العامة وممارسة الديمقراطية والدفاع عن أفكار وقيم ورؤى اجتماعية واقتصادية تصب في خدمة المجتمع والبلاد[3].

ولقد نص خطاب رئيس الجمهوريةفي 15 افريل 2011 على انه:" سيتم مراجعة قانون الجمعيات بهدف توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها من اجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية.....ادعوا منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الا نخراط من الآن ضمن هذا المنظور".

---

[1]–مارتا سميثلي وآخرون، مرجع سابق ،ص60.

[2] – مجلس الأمة،"إصلاح قانون الجمعيات"...تعميق لديمقراطية المجتمع المدني....الفكر البرلماني،العدد 30،افريل2012،ص276.

[3]– نفس المرجع السابق

صدر قانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات الذي يهدف إلى تحديد شروط و كيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.و تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون ،تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة .وإشراك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة وتشجيعها ،لاسيما في المجال المهني ولاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني .يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع غير انه،يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وان لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها (المادة 02) .أما عن تأسيس الجمعية، فحسب المادة 06 تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضاءها المؤسسين . ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع ، يحرره محضر قضائي، وتصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية .وحدد عدد الأعضاء المؤسسين كالاتي :

- عشرة أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية .

- خمسة عشر عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية ،منبثقين عن بلديتين على الأقل.

- واحد وعشرون عضوا بالنسبة للجمعيات مابين الولايات منبثقين عن ثلاث ولايات على الأقل.

- خمس وعشرون عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية منبثقين عن اثنتي عشرة ولاية على الأقل.

وبخلاف القانون السابق الذي نص على أن الجمعيات يمكنها أن تتلقى منحا وهبات من جمعيات أجنبية بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات، فالقانون الجديد رقم 12-06 ينص على أنه "خارج إطار علاقات التعاون، سيتم حظر تلقي منح وهبات ومساهمات من أي مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية". كما أن هذه المنح يجب أن تحصل على إذن مسبق من السلطات المختصة (المادة 30). سيحرم إذن هذا التشريع الجديد الجمعيات من مصادر التمويل الحيوية لاس تمرارها في العمل .وتفرض المادة 19ضرورة تقديم نسخ من محاضر الاجتماعات والتقارير الأدبية والمالية السنوية إلى السلطة العمومية المختصة .كما يتم معاقبة كل من رفض تسليم الوثائق المذكورة(المادة 20) ، وتم تعديل أحكام المادة 21 من قانون 1990 التي تنص على أن الجمعيات ذات الطابع الوطني فقط هي التي يمكنها أن تن ظم لجمعيات دولية ولا يمكن لهذا

الانضمام أن يتم إلا بموافقة من وزارة الداخلية [1]. أما القانون الجديد فانه يمكّن جميع الجمعيات ''المعتمدة'' من الانضمام إلى جمعيات خارجية. بعد إعلام وزارة الداخلية مسبقا بهذا الانضمام وإشعار وزارة الشؤون الخارجية. كما نص القانون على أنه يمكن لوزير الداخلية أن يعارض مشروع الانضمام في غضون 60 يوما. وعلاوة على ذلك، يستلزم التعاون في إطار الشراكة مع الجمعيات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية موافقة مسبقة من السلطات المعنية (المادة 23)[2].

أما فيما يخص تأسيس الجمعيات الأجنبية فقد اشترط القانون أن يكون الأجانب المؤسسون في وضعية قانونية تجاه التشريع المعمول به (الماة 60)وتخضع تأسيس الجمعيات الأجنبية لنظام مختلف تماما عن الجمعيات الوطنية، فعلى سبيل المثال، يتاح للسلطات المعنية مدة 90 يوما من أجل قبول أو رفض اعتماد الجمعيات الأجنبية في الوقت الذي كانت تطلب فيه 60 يوما للبت في طلبات تأسيس الجمعيات الوطنية على سبيل المثال (المادة 61).

وفضلا عن ذلك، تنص المادة 63 من القانون المعني على أن ''طلب اعتماد جمعية أجنبية ينبغي أن يكون هدفه تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق بين الحكومة وحكومة بلد الجمعية الأجنبية من أجل تعزيز روابط الصداقة بين الشعب الجزائري وشعب الجمعية الأجنبية''، مما يمكّن السلطة من فرض اختيار أنشطة الجمعيات الأجنبية...وإذا كان هذا غير واضح، فالمادة 65 تنص على أنه يمكن تعليق الاعتماد أو سحبه ''إذا ما كان هناك أي تدخل مسفر للجمعية في شؤون البلد المضيف أو قامت بأنشطة تمس بالسيادة الوطنية أو النظام المؤسساتي القائم أو الوحدة الوطنية وسلامة البلاد أو النظام العام والآداب العامة أو القيم الحضارية للشعب الجزائري[3] .

كما تطرق القانون لتمويل الجمعيات الأجنبية أيض ا، حيث نص على أن مبالغ التمويل يمكن ''أن تخضع لسقف محدد'' (المادة 67).وفيما يتعلق بتعليق أو حل الجمعيات، فقد عززت الإجراءات الجديدة من الرقابة على الحقل الجمعوي حيث يمكن أن يتم تعليق أنشطة الجمعية ،"إذا ما تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة أو مست بالسيادة الوطنية " (المادة 39). وتنص المادة 43 على أنه يمكن حل الجمعية إذا "حصلت

---

[1]– مارتا سميثلي واخرون، مرجع سابق،ص65

[2]– نفس المرجع،ص66.

[3]–مارتا سميثلي وآخرون، مرجع سابق ،ص66.

على تمويل من مفوضية أو منظمة أجنبية غير حكومية "أو "مارست أنشطة غير تلك المحددة في نظامها الأساس[1].هذا إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى وتبرز أهداف قانون الجمعيات في[2]:

1. تنظيم وتفعيل الجمعيات وسائر منظمات المجتمع في إطار دولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان،في حدود دواعي المحافظة على النظام العام في المجتمع.
2. تفعيل وتعميق الحراك الاجتماعي بصورة واسعة وذلك برفع كافة العراقيل أمام الحركة الجمعوية ، وتسهيل وتبسيط إجراءات وشروط تكوين الجمعيات .
3. توفير الحماية الجدية واللازمة للجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني من كافة الضغوط والمخاطر الداخلية والخارجية العلنية والخفية.

إلى جانب هذه القوانين تم استحداث قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية –الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينها وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في المواد أدناه(المادة 02)بحيث تتنافى العهدة البرلمانية مع وظيفة عضو في الحكومة[3] :

- العضوية في المجلس الدستوري
- عهدة انتخابية في مجلس منتخب .
- وظيفة أو منصب في مؤسسة أو شركة أو تجمع تجاري أو مالي أو صناعي أو حرفي أو فلاحي .
- ممارسة نشاك تجاري .
- مهنة حرة شخصيا أو باسمه .
- مهنة القضاء .
- وظيفة أو منصب لدى دولة أجنبية أو منظمة دولي أو حكومية .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-06والمتعلق بالجمعيات.الجريدة الرسمية،العدد02،الصادر في15جانفي2012.

[2]-مجلس الأمة"إصلاح قانون الجمعيات "...تعميق لديمقراطية المجتمع المدني، مجلة الفكر البرلماني ،العدد 30،اكتوبر2012،ص278-279.

[3]-- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم12-02والمتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.الجريدة الرسمية،العدد01،الصادر في15جانفي2012.

– رئاسة الأندية الرياضية الاحترافية والاتحادات المهنية .(المادة 03)في حين لا تتنافى العهدة البرلمانية مع ممارسة نشاطات مؤقتة ، لأغراض علمية أو ثقافية أو إنسانية أو شرفية ،لا تؤثر على الممارسة العادية للعهدة بعد موافقة مكتب الغرفة المعنية (المادة05) .

يعتبر إصلاح قانون الجمعيات بمثابة توسيع وتوضيح لمجال الحركة الجمعوية وأهدافها حيث أضفى العديد من التعديلات فيما يخص تشكيل الجمعيات وكذلك الأمر بالنسبة للإعانات الأجنبية وتعليق الجمعيات وحلها. أما قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية الذي يحدد بموجبه مسالة الجم ع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينها وبين المهام والأنشطة أو الوظائف الأخرى ، وهذا من اجل إضفاء نوع من الشفافية من خلال التفرغ للعهدة الانتخابية والتخلي عن النشاطات الأخرى التي من شانها تؤثر على نشاط العضو في البرلمان.

خلاصة الفصل الثاني:

إن جملة الإصلاحات التي تم اتخاذها بناءا على خطاب رئيس الجمهورية والتي مست كل من النظام الانتخابي والنظام الحزبي بغرض تفعيل المشاركة السياسية وتمثيل المرأة من خلال زيادة عدد المقاعد البرلمانية وفرض الكوتا النسائية وكذا قانون الإعلام وإنهاء احتكار الإعلام السمعي البصري ، بالإضافة إلى قانون الجمعيات وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية ،تعتبر تكملة لمسيرة عملية الإصلاح في الجزائر.و على الرغم من ما تضمنته هذه الإصلاحات من قوانين، إلا أنها لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين. فعلى سبيل المثال نجد النظام الانتخابي و الحزبي وبالرغم من إقراره لتأسيس أحزاب جديدة لإرساء التعددية الحزبية، إلا أن هذه التعددية شكلية ولم تأتي بجديد .أما فيما يخص قانون تمثيل المرأة فلم يعط ضمانات كافية لوصول المرأة للمجالس المنتخبة، بحيث كان إشراكها في القوائم الانتخابية بغرض عدم رفض الترشيحات المقدمة من طرف الحزب. كذلك زادت هذه القوانين من صلاحيات و امتيازات السلطة التنفيذية؛ حيث منحت النصوص و القوانين المتعلقة بالنظام الانتخابي و النظام الحزبي و الإعلام و الجمعيات لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة فيما يخصَ الإنشاء و التأسيس و كذلك فيما يخص التغييرات المتعلقة بالأنظمة الأساسية للأحزاب و الجمعيات.

الفصل الثالث: أبعاد الإصلاحات السياسية في الجزائر

يعبر الإصلاح في الجزائر عن تفاعل مجموعة من العوامل النابعة من البيئة الداخلية و الخارجية ،التي بدأت أثارها تتطور منذ أواخر الثمانينات، و شكلت بذلك دافعا نحو التحول الديمقراطي التدريجي و الذي كرسه دستور 1989 ،ثم دستور 1996 و ما تلاهما من قوانين منظمة للحياة السياسية في الجزائر.

و مع الأحداث التي اندلعت في العديد من الدول العربية و انفجار الشارع العربي على الحدود الجزائرية ،برزت مرة أخرى مسالة الإصلاح السياسي في الجزائر و بشكل أكثر إلحاحا ،نظرا لارتباط هذه المسالة بالاستقرار الداخلي و امن الدولة في آن واحد، و ذلك بعدما أصبحت عملية التغيير من صلاحيات حلف الناتو و القوى الغربية . التي لم تكتفي بالضغوطات السياسية و المشروطية ،بل أصبحت هي التي تدير العملية من خلال إيواء و تسليح المعارضة وتسخير الهيئات الدولية لشرعنة إدارتها، لعملية التغيير السياسي في المنطقة العربية تحت العديد من الذرائع و الحجج.

في ظل هذه الظروف طرح الرئيس عبد العزيز ب وتفليقة حزمة من الإصلاحات السياسية و التي تضمنت :قانون الأحزاب ،الجمعيات ،المرأة ، الإعلام و قانون الانتخاب .ومما لا شك فيه هو أن هذه الإصلاحات التي تم الإعلان عنها ليست مجرد ترتيبات تتم على هذه المستويات الضيقة. وإنما أثارها و أهدافها الضمنية أشمل ،و هي بالدرجة الأولى موجهة إلى تأمين الجبهة الداخلية و التصدي للأخطار التدخل الخارجي أنها إصلاحات تهدف إلى بناء السلم الداخلي و تحقيق الاستقرار .

المبحث الأول : احتواء المعارضة في العملية السياسية:

إن المعارضة هي إحدى الوسائل السلمية للتعبير و احد عوامل دعم الاستقرار من خلال التكميلية في الأدوار بين الحكومة و المعارضة كما أنها احد سبل إضفاء الشرعية على الأنظمة و احد أسس الديمقراطية ،و في حال تهميشها فانه تصبح احد أهم عوامل عدم الاستقرار و لنا في الربيع العربي العديد من الدروس و لا سيما في ليبيا و سوريا.

و يظهر الدور الأساسي للمعارضة في التعبير عن مصالح المجتمع من خلا ل التنسيق التمثيلي و تجسيد تلك المصالح في شكل سياسات عامة ثم العمل على تطبيقها عن طريق السلطة التنفيذية و مراقبة أدائها و هو شق التشريع و الرقابة في عمل المعرضة ،التي يجري إشراكها في العمل السياسي . فمن أهم المهام المخولة للمعارضة بعد وصولها للحكم سن القوانين التي تنطوي على تنظيم المجتمع و تحديد القواعد العامة التي تحكم التفاعل بين الأفراد و الجماعات إلى جانب الرقابة التي تهدف إلى الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات والذي يشكل أساس النظم الديمقراطية .

فقد ظلت الجزائر تمارس الأحادية الحزبية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال و إلى غاية سنة 1989،مهمشة بذلك كل القوى السياسية سواء في شكل أحزاب أو جمعيات ،و قد كانت أحداث 88 جوابا عن نتائج التهميش هذه و مخاطرها على امن و استقرار الدولة و أيضا استقرار النظام.وتجنبا لتكرار أحداث العنف تم سن دستور سنة 1989، و الذي أسس لمرحلة جديدة من تطور النظام السياسي الجزائري و ذلك بالانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية و الذي يعني مشروعية تعدد القوى و الآراء السياسية و حق هذه القوى في التعايش و التعبير عن نفسها و المشاركة في التأثير على القرارات السياسية و رسم السياسة العامة. فقد تضمنت مواد الدستور :الاعتراف بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي و الاعتراف بالحقوق و الحريات الأساسية و هو ما عبرت عنه المواد التالية: [1](المادة39: حريات التعبير ، وإنشاء الجمعيات ، والاجتماع ، مضمونة للمواطن.

المادة 40 : حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.
ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية ، والوحدة الوطنية ، والسلامة الترابية ، واستقلال البلاد ، وسيادة الشعب .

[1] -دستور 1989.

المادة 41 : يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ، أن يختار بحرية موطن إقامته ، وأن ينتقل عبر التراب الوطني.

حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له.

و بفضل هذه القوانين عرفت الساحة السياسية الجزائرية،العديد من الأحزاب (ما يقارب الخمسين حزب)،كان من أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ و التي فازت في تشريعات 1991 و جبهة القوى الاشتراكية التي أصبحت تعمل في نطاق الشرعية بناء على قانون الأحزاب الجديد و يعتبر هذا الحزب من أقدم الأحزاب في الجزائر حيث بدا نشاطه في سنة 1963. هذا إلى جانب أحزاب أخرى ظهرت للوجود . إلا أن هذا الانتقال بقي هشا و سرعان ما انقلبت الأوضاع مع وقف مسار العملية الانتخابية في سنة 1991،و هي الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،و دخلت البلاد في مرحلة عدم استقرار داخلي و فوضي أدت إلى تعطيل العمل بالدستور و حل البرلمان و ظهور الحركات المسلحة . ولم يكن في وسع البلاد الخروج من هذا المأزق إلا من خلال الحل السياسي الذي يكرس الإصلاح ،و هو ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 1996،و الذي أكد بدوره المسار الديمقراطي و التعددية من خلال تبني برلمان ثنائي الغرفة إلى جانب تحديد العهدة الرئاسية و إقرار مبدأ المحاسبة بتأسيس محكمة عليا للدولة وظيفتها محاكمة الرئيس عن الخيانة العظمى و محاكمة رئيس الحكومة عن الجنح و الجنيات التي يرتكبها أثناء القيام بوظائفه إلى جانب تأكيد الحريات الأساسية في المواد التالية [1] :

المادة 41 : حرّيات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن.

المادة 42 : حق إنشاء الأحزاب السياسيّة معترف به ومضمون.

ولا يمكن التذرّع بهذا الحق لضرب الحرّيات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب، وكذا الطّابع الدّيمقراطي والجمهوري للدّولة.

وفي ظل احترام أحكام هذا الدّستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللّجوء إلى الدّعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبيّنة في الفقرة السّابقة. كما يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. ولا يجوز أيضا أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

تحدّد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون.

المادة 43 : حق إنشاء الجمعيات مضمون.

تشجّع الدّولة ازدهار الحركة الجمعوية.

يحدّد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات.

---

[1]–دستور 1996.

و في إطار هذه القوانين، عرفت الجزائر العديد من المواعيد الانتخابية التشريعية و الرئاسية و هو ما يعني أن النظام لم يمارس قانون انغلاق النظام السياسي الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة ،و استطاعت السلطة أن تأسس لبدا مرحلة جديدة تتميز بالحوار و ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية و بالتالي احتواء القوى السياسية في إطار قانوني واضح و لعبة سياسية محددة القواعد تجنبا للفوضى و العمل في الخفاء.

و تمثل المرحلة الجديدة من عملية "تعميق الإصلاحات التي أعلن عنها في أفريل 2011 ،تكملة لهذا المسار من خلال الإصلاحات التي مست قانون الانتخاب و التمكين السياسي للمرأة و قانون الإعلام و قانون الأحزاب ....الخ. و مثلت الانتخابات التشريعية لماي 2012 تجسيدا لهذه الإصلاحات تدعيما لمكانة المعارضة و دورها في المشاركة السياسية و إرساء مبادئ الحوار السياسي ،تفاديا لأي عمل يمكن أن يتم خارج النطاق الدستوري و قطع الطريق أمام الأطراف الخارجية التي تحاول جر البلاد إلى ما اصطلح عليه بالربيع العربي.

فالقانون الجديد سعى إلى فتح المجال إلى تأسيس أحزاب جديدة، حيث بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها وزارة الداخلية الجزائرية لإقامة مؤتمرات تأسيسية خلال الشهرين الأولين من عام 2012نحو18حزبا [1].وهذا من شانه أن يجمع المعارضة في شكل قانوني .ذلك أن الساحة السياسية في الجزائر شهدت في ظل قانون الأحزاب القديم درجة كبيرة من الانغلاق والتضييق على المعارضة .و لم يتم السماح لها بتأسيس أحزاب جديدة خاصة التي تتبنى نهج المعارضة.كما أن قيام النظام السياسي بإحداث تعديلات على قانون الأحزاب فتح الباب أمام مختلف الأحزاب باختلاف توجهاتها ، حتى الأحزاب الدينية فقد سمح لها بعقد مؤتمراتها التأسيسية، وتم اعتمادها . وهذا من اجل ضمان عدم لجوءها إلى وسائل أخرى للتعبير ، كالاحتجاجات، والانخراط في الجماعات الإرهابية .

[1]– عبد القادر عبد العالي ،"الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"،الدوحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص2–3.

المبحث الثاني. محاربة العنف السياسي

يشير مفهوم العنف السياسي إلى الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديدات باستخدامها ،كما تشير إلى مجموعة من الاختلالات و التناقضات الكامنة في الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع و من ثم فان اللجوء إلى العنف يعبر عن وجود أزمة في المجتمع.[1] و من اخطر أشكال العنف ،العنف الشعبي و هو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام و يرتبط بمسالة الشرعية عند تأكلها و عجزها عن الأداء الاقتصادي و غياب آليات التوزيع العادل للثروة و القوة[2] و يمكن إجمال أسباب و عوامل العنف بصفة عامة في[3]:

الأسباب السياسية: تشمل .

1) استبداد النظام السياسي و ديكتاتورية الحكم و عدم وجود مشاركة شعبية
2) حرمان القوى السياسية من حرية العمل السياسية و حرية التعبير.
3) اعتماد الدولة أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب و السجن و الإعدام
4) انسداد أفاق التغيير و سيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية.
5) غياب الحوار الوطني و عدم وجود إجماع وطني حول القضايا الأساسية.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فيمكن تلخيصها في:

1) غياب العدالة الاجتماعية و تزايد التفاوت الطبقي
2) عجز الدولة عن تلبية الحاجيات الأساسية للمواطن كالتعليم و إخفاق التنمية و احتكار السلطة.
3) ظهور القوى الاجتماعية المهمشة و التي تعاني الاغتراب و تشعر بعدم اكتراث السلطة لمصيرها و إهمالها.
4) عجز الدولة عن استيعاب و احتواء القوى الاجتماعية الجديدة .
5) فقدان المشروع الوطني أو القومي ،الذي يحظى بالإجماع .

و يرى علماء السياسة أن النظام كمتغير غير مستقل ،تحدد حدوده العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السيكولوجية و مهمته الأساسية هي معالجة المدخلات التي تولدها هذه القوى ،و أن تحولها إلى

---

[1] بخوش مصطفى، العنف السياسي و علاقته بالتحول الديمقراطي ،في: العنف و المجتمع. مداخل معرفية متعددة. أعمال الملتقى الدولي الأول يومي(09-10 مارس ,2003.)جامعة بسكرة .قسم العلوم السياسية، عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.2003 2004،ص598.

[2]-نفس المرجع.ص606.

[3]-فوزي نور الدين ،العنف السياسي و أزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي،في: العنف و المجتمع ،مداخل معرفية متعددة، أعمال الملتقى الدولي الأول(9-10مارس2003)، جامعة بسكرة ،دراسة منشورة :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع2003-2004،ص613-614..

مخرجات . و إذا كانت المؤسسات السياسية في بلد ما غير قادرة على إشباع أمال الشعب الاقتصادية و الاجتماعية ،فلن يحدث الانسجام المعقول بين الطبقات المختلفة في المجتمع و هو انسجام ضروري يستمد منه النظام شرعيته [1].

و لقد كانت الأحداث التي عاشتها الجزائر طيلة العشر سنوات محصلة لتفاعل العديد من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ،الناتجة عن فشل مشروع التنمية و الإحباط السياسي .

إن انحراف مبدأ الشرعية الثورية باستغلالها استغلالا سياسيا، أدى إلى تدهور القيم الوطنية تدهورا كبيرا وسقطت السلطة الرمزية التي تستمد مبادئها من ثورة نوفمبر ، ولأن الحقل الإيديولوجي يأبى الفراغ فقد ظهر المشروع الإسلامي الراديكالي الذي مارس إغراء شبيبة متعطشة لليقين والتي عاشت إحباطات متتالية، فاستمدت الحركة الإسلامية الممثلة في جبهة الإنقاذ مشروعها من قوة جذبها من التغيير عن خطاب معارضة مشروعها تغيير جذري للسلطة بواسطة إدانة الظلم والرشوة وغياب الأخلاق وكل الآثار المرتبطة بعدم تطبيق الدين في صفائه الأصلي ،والذي لن يتم حسب هذا الخطاب إلا بإقامة دولة إسلامية تتوفر على ضمانات خارجية قوية هدفها إعادة أسلمة المجتمع، فاستحوذت هذه الحركة في مجالات تمذهبها لخدمة مشروعها الإسلامي كل من المساجد و فضاءات الأوساط الاجتماعية التي تحركها أعمال الخير والتضامن والتكافل هذه الفضاءات التي غابت عنها هياكل الدولة كانت الأفكار الراديكالية التي قدمت نفسها كبديل شرعي وحتمي لإخراج وإنقاذ البلاد من براثن الأزمة السوسيولوجية[2].

كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية و انخفاض سعر البترول سنة 1986 التي دفعت '' الدولة إلى تقليص القسط المخصص للاستثمارات العمومية بـ 5,2 نقطة ''،أدت إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة دون أن ننسى أنه منذ الثمانينات كان هناك تراجع في ديناميكية التشغيل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث انتقلت من 16 % سنة 1985 إلى 21 % سنة 1987 إلى أن وصلت حسب نتائج الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1998 إلى 34 %. و لما يكون نصف المجمع مقصى من الانتماء الاجتماعي ، فإن أندري قرز يرى '' أن الاندماج في المجتمع المعاصر لا يتم إلا بالعمل ، أما المجتمعات النامية العاجزة عن توفير الشغل لكل أفراد المجتمع فهي تعمل على زيادة عملية الإقصاء من المجتمع ، فهناك المجتمعات أمام أزمة مجتمع و ليس أمام أزمة شغل فحسب ''بل تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي و إضعاف العلاقة بينها و بين الأفراد مما يؤدي بهم إلى الانقسام الطبيعي للمجتمع و ظهور

---

[1]–محمد نصر مهنا ،.إدارة الأزمات .الإسكندرية :.مؤسسة شباب الجامعة،. 2004،ص89–91.

[2] – لاحيثامة العيد، خلفيات العنف المسلح والصالحة الوطنية،عن: http : //www .aronthropos.com-

الطبقية التي تؤدي بدورها إلى تلاشي التماسك الاجتماعي ، فالعمل حسب دومينيك شنابر'' يشكل تكريس لوضعية النضج '' '' بالنسبة للشباب الكبار ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية في الوجود '' هذه القيمة (النضج) غيبتها السلطة في المجتمع الجزائري مما دفع بالشباب إلى الانتقام بطريقتهم الخاصة. [1]،الأمر الذي ادخل البلاد في مرحلة من الفوضى و العنف المسلح ،أنهك الاقتصاد المنهار و أدى إلى قتل و تشريد المئات من الجزائريين.

إن الاستقرار الذي تعيشه الجزائر في المرحلة الحالية هو استقرار هش و مهدد لان بذورهالسياسية و الاجتماعية و الاقتصادية مازالت قائمة ،و ابرز مظاهرها مشكل البطالة و تهميش الشباب و ضعف مستوى الدخل و تمثل موجة الاحتجاجات في العديد من مناطق الوطن في الآونة الأخيرة قمة التذمر و مصدر لعدم الاستقرار و عودة العنف الشعبي و لا سيما و أن هذه الاحتجاجات تتزامن مع الثورات العربية و التدخل الخارجي و انتشار الأسلحة على الحدود الجزائرية .

ففي ظل التداخل بين ما هو إقليمي و ما هو محلي وحركات التنقل بين الأشخاص ففي الجزائر نلاحظ التقارب بين جماعات القاعدة وبعض الشباب الجزائري الذي وصل حد الارتباط بين الجماعة السلفية للدعوة و القتال وتنظيم القاعدة الذي أنتج بتاريخ 24 جانفي 2007 ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من حدة خطورة الوضع الأمني بالمنطقة ككل حيث أضفى ما يسمى" تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي "خصوصية وحساسية على الفعل الإرهابي بالمنطقة لارتباطه واعتباره فرعا لتنظيم القاعدة الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب ، ما جعل من حدود الجزائر مع منطقة الساحل الإفريقي ساحة حرب .وفتح ثغرة أمنية حقيقية للجزائر لانفتاحها عليه جغرافيا وارتباط التنظيم الإرهابي الناشئ بقيادة ومنتسبين جزائريين عضويا من الجهة ولكون المنطقة باتت مسرحا لعديد السياسات والإستراتجيات الأمنية الأجنبية عن المنطقة من الجهة آخري [2].

من جهة أخرى تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالمخدرات تهديد جديد للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة ، المجتمع ، الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتجيات أمنية شاملة أي قائمة على إجراءات عسكرية و أخرى غير عسكرية (قضائية ، اقتصادية ،اجتماعية) للتصدي له وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا وجنوب الصحراء (خليج غنيا بالدرجة الأولى ‘بالإضافة إلى السنغال ‘ ساحل العاج ‘ غانا ‘ التوغوا

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– بوحنية قوي،"الجزائر المغرب موريتانيا"إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي،2013/1/8،ص15.16.
http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=229

'البنين ' نيجريا ' الكاميرون)وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها وطبيعة بنية الحروب والنزعات فيها وكدا انكشاف الجزائر من الناحية الجنوبية بسب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع و الأفراد الجزائريين وتشير أرقام كميات القنب الهندي الكوكايين الهروين المضبوط في الجزائر كل سنة والمقدر بالأطنان بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها و الاتجار بها على الأمن الجزائري[1] .

ومن ثم فان هده الإصلاحات تنطوي بالدرجة الأولى على محاولة السلطات تامين والمحافظة على الاستقرار الداخلي من خلال رفع المشاركة السياسية حيث يعتبر القوانين العضوية الخاصة بالنظام الحزبي والنظام الانتخابي نافدة أساسية لاحتواء القوى الشبابية ولاسيما المثقفة منها وإدراجها في العملية السياسية ومن ثم قطع الطريق على كل القوى الخارجية والداخلية التي تحول استغلالها في أغراض قد تهدد الأمن والاستقرار الداخلي.

إن عملية تعميق الإصلاحات بإرادة سياسية حقيقية ،أولويتها الأولى يجب أن تكون تامين الجبهة الداخلية من خلال نظام ديمقراطي قادر على استيعاب القوى المهمشة و خلق مناصب شغل و رفع المستوى المعاشي .

المبحث الثالث: التصدي للتدخل الأجنبي

منذ بداية التسعينات والتي كانت مصحوبة برياح الديمقراطية في كامل دول أوروبا الوسطى و الشرقية ،انتقلت العملية إلى كل العالم و إلى العالم العربي بالخصو ص في إطار المشروع الغربي لدمقرطة دول العالم الثالث ،إلى أن الديمقراطية في هذه المرحلة فرضت بوسائل و طرق أخرى تمثلت في الضغوطات التي مارسها البنك الدولي و صندوق النقد و المنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوروبي تحت بند المشروطية السياسية . ففي ظل احتياج العديد من الدول الفقيرة للمساعدات أصبحت هذه المؤسسات تمارس ضغوطاتها على هذه الدول لإحداث انفتاح سياسي و اقتصادي يتماشى و مصالحها الخاصة.

و قد ظهرت المشروطية السياسية في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين و ظهر ما يعرف بالجيل الأول من المشروطية و الذي ركز على الإصلاح الاقتصادي . و مع بداية التسعينات ظهر

[1]– بوحنية قوي،"الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي".مركز الجزيرة للدراسات، 2012،ص8.

الجيل الثاني من المشروطية حيث بدأت الدول الأوروبية و الولايات المتحدة و المؤسسات المالية الدولية المانحة بممارسة الضغوطات السياسية و الاقتصادية على الدول النامية لإقامة نظام سياسي يستمد شرعيته من إجراء انتخابات و تعددية سياسية و تعزيز حقوق الإنسان و الحكم الراشد. و قد اتخذت من الحصار و رفض منح المساعدات الوسيلة الأساسية لمعاقبة الرافضين لهذا التوجه الليبرالي و الرأسمالي. وهكذا ارتبطت المشروطية الاقتصادية و المشروطية السياسية.[1]

أخد صندوق النقد الدولي المشروطية في الخمسينات كوسيلة لاستعادة قدرة الأعضاء على الإبقاء على ميزان مدفوعاتها و ضمان عدم تبديد موارد الصندوق و ضمان بقاء المؤسسة قادرة على استرجاع القروض التي منحتها للدول الأعضاء، و في السنوات الأخيرة جرت عملية توسيع هذه المشروطية إلى ميادين كانت خارج اختصاص الصندوق، حيث شملت إعادة الهيكلة كشرط مسبق للموافقة على إعادة جدولة الديون و الهدف من ذلك التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق الخوصصة و تحرير الأسعار .و من جهته ربط البنك الدولي بين المساعدات والحكم الرشد و الشفافية في اتخاذ القرار. إلى جانب قانون النمو و الفرص الخاص بإفريقيا الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي في سنة 2001 و الذي يتضمن محاربة الفساد و حماية الملكية الخاصة و تقليل من الإنفاق الحكومي مقابل معاملة تفاضلية لصادرات الدول الإفريقية. و في سنة 1991 تبنى الاتحاد الأوروبي قرارا خاص بحقوق الإنسان و الديمقراطية و التنمية.[2]

كما تم في سنة 1990 سن قانون التدخل الإنساني وقد فتح هذا الاتفاق الباب أمام التدخل الجماعي في كثير من الصراعات الداخلية والدولية باستخدام القوة العسكرية أولا وإتباعها بعد ذلك بعدد من الآليات مثل عمليات حفظ السلام, و العقوبات, و مشاريع إعادة بناء الدولة. وبناء عليه قامت قوي إقليمية ودولية ذات نفوذ بتدخلات عسكرية بحجة الحفاظ علي السلام والاستقرار كما حدث في ليبريا عام 1990, وفي شمال العراق عام 1991، وكوسوفو عام 1999، وسيراليون عام. 2000 وهذا ما نلاحظه الآن في العمليات العسكرية الجارية في ليبيا بواسطة التحالف الدولي أو حلف الناتو.

إن الجزائر التي تحملت أعباء مكافحة الإرهاب خلال التسعينات و رفضت أي تدخل في شؤونها الداخلية ،لا تريد أن تقع في فخ الثورات العربية و الفوضى التي تعرفها العديد من الدول العربية تحت العديد من الذرائع و من ثم فان هذه الإصلاحات هي إجراء استباقي .

---

[1] http :www .facebook.com–المشروطية السياسية.

[2] –نفس المرجع السابق.

هذه التهديدات الإقليمية والدولية والداخلية شكلت دفعا للإسراع في عملية الإصلاح من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف ترتبط في مجملها بتامين الجهة الداخلية والاستقرار الداخلي والإقليمي وسد ما يعرف بكل فراغ امني وذلك من خلال:

1) إعادة بعث شرعية قانونية :فالوضع الذي تشهده الجزائر اوجد نفورا من المشاركة السياسية لدى فئة عريضة من ال شعب فهؤلاء لم تعد لديهم قناعة بان التغيير يمكن أن يحدث عن طريق الانتخابات بل لم تعد لديهم الثقة بالمنتخبين ، وبالتالي فقدت العملية الانتخابية دورها في المحاسبة والتغيير وصارت المقاطعة سلوكا معبرا عن أزمة الحكم [1]
2) تعميق المسار الديمقراطي وترسيخ عملية ترقية وحماية حقوق الإنسان :تؤسس هذه المبادرة التي جاءت في ظل تحولات ومعطيات المناخ الإقليمي والدولي الراهنة ، وتطبعها مظاهر و آثار الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تؤسسها وتقتضيها عدة دواعي وأبعاد وطنية أهمها، إرادة القيادة السياسية العليا في تقويم وتجديد وتطوير انجازات ومكاسب سياسية تم تحقيقها خلال العشرية الأخيرة (1999-2011)،كذلك تخطي خطوات متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي ،كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة .أن هذه المشاركة تتطلب أن تتجسد فعليا في الحقل السياسي الجزائري من خلال[2] :

1) نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة على الرغم مما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات .
2) تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة بأطر واليات مؤسسية سياسية .
3) اعتماد مبدأ التعددية السياسية والإيمان بالاختلاف السياسي والتسليم بإمكانية وجود المعارضة السياسية التي تنضبط لقواعد العملية الديمقراطية ، وتكريس مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون .

---

[1]-شايف جار الله،دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان في اليمن .مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية ،2006،ص42.

[2]-جهيدة ركاش، مرجع سابق ،ص10-11.

إن عملية الإصلاح انطوت على العديد من الأبعاد منها:[1]:

1) تكييف النظام الانتخابي مع فلسفة ومبادئ وأهداف ومحاور مبادرة رئيس الجمهورية المعلنة في 15 أفريل سنة 2011 ، والمتعلقة بالإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية وترقية وحماية حقوق وحريات الإنسان بصورة ترسخ حقيقة وواقعا أسس ومقومات الحكم الصالح (الراشد) في الدولة الجزائرية .
2) التجاوب مع التطلعات الشعبية المشروعة إلى المزيد من الديمقراطية الشعبية التعددية بواسطة وجود نظام انتخابي حر ونزيه وشفاف ، وذلك ما تم التعبير والإفصاح عنه من قبل قادة وممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وقادة الرأي العام والإعلام أمام هيئة المشاورات السياسية خلال شهري ماي وجوان 2011 .
3) إضفاء المزيد من الشفافية والحرية والنزاهة إلى النظام الانتخابي الوطني ، باعتباره من الآليات الوطنية اللازمة للبناء الديمقراطي والشرعي لمؤسسات الدولة وهيئاتها المنتخبة .
4) الملاءمة والتكيف مع سائر التحولات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية الجديدة ، وكذا الانسجام مع المعايير والقيم الدولية لحقوق الإنسان والمواطن في الانتخابات الحرة والشفافة والنزيهة[2].
5) تفعيل دور المجتمع المدني: فعلى الرغم من وجود عدد هائل من الجمعيات ذات الأهداف المختلفة (رياضية ثقافية اجتماعية)وعلى مستويات مختلفة ، فان مساهمتها محدودة وذ لك راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي في مؤشرات الديمقراطية على مستوى المجتمع المدني (نقابات جمعيات وتنظيمات وذ لك رغم التسهيلات والدعم المالي مقابل نشاطها المناسباتي ، ومبايعتها للسلطة المالية والوطنية . هذا ما جعل بعض الأوساط السياسية تتكلم عن ضرورة احترام روح ونص القوانين المنظمة للجمعيات [3].
6) تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، هذا على الرغم من الافتراض الذي يرى أن المجتمع المدني العربي سيظل خاضعا لتوجيهات الدولة العربية لمدة عقدين قادمين، وعليه فإن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها داخل كيانات المجتمع

---

[1]– ربوح ياسين ،"إصلاح لنظام الانتخابي ودوره في تكريس البناء الديمقراطي "ورقة مقدمة لملتقي الإصلاحات السياسية في الجزائر بجامعة الجلفة ،قسم العلوم السياسية، يومي6-7;مارس2013 ،ص7.

[2] –نفس المرجع السابق

[3]–رعد صالح الألوسي،التعددية السياسية في عالم الجنوب .عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006، ص231.

المدني، ومحاولة احتوائها لمجاله، يعد من مستلزمات التعامل مع الحقبة القادمة التي ستشهد لا محالة تنامي قوى وفاعلين اجتماعيين جدد. لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات ،بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون، ويضمن السير الحسن للنظام العام.

7) التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجمعوي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته.- تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي يقدمها لها من جهة ثانية [1]..

8) تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية[2].

[1]- بوجيت مليكة ، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،1997، ص152-153.

[2] - نفس المرجع السابق.

المبحث الرابع :التحديات التي تواجه الإصلاحات السياسية في الجزائر.

على الرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي تم اعتمادها في الجزائر استجابة للعديد من المتطلبات التي فرضتها ظروف داخلية وأخرى خارجية، إلا أن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر تواجهها العديد من التحديات أهمها[77]:

ضعف المشاركة السياسية :وتمتد هذه الظاهرة إلى مظاهر المشاركة السياسية الرسمية ،ولذا هناك تخوف على مستوى الأحزاب والحكومة من نسبة منخفضة للمشاركة في الانتخابات ، فالمعطيات الأولية بتعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة اتجاه الحملات الانتخابية تؤشر على أن هناك عزوف عن المشاركة السياسية برمتها لان الاغتراب السياسي لدى فئة عريضة من المواطنين ترسخ لديهم قناعة بان كل مظاهر المشاركة السياسية غير ذات جدوى .كما أن العديد من مظاهر المشاركة السياسية ليست متاحة وتتم تحت قيود قانونية وأمنية ، مثل منع المسيرات والاحتجاجات السلمية .هذا العزوف الواسع عن المشاركة السياسية يمكن أن توظفه بعض القوى السياسية ،والتي يمكن أن تركب توجهي الامتناع والمقاطعة محاولة تغطية فشلها السابق في تنظيم الاحتجاجات الشعبية كما أن بعض التوجهات في الرأي العام الجزائري تعبر عن موقف امتناعي في مقاطعة الانتخابات ، وتعد الانتخابات غير مجدية ولا تغير من الأمر شيء وربما تزيد من ما يسمى شرعية انتخابية للنظام القائم ، وهو ما سيكون ضربة لكل الإصلاحات وإضعافا لمصداقية وشرعية المؤسسات السياسية القائمة ،ولاسيما أن الامتناع أخد منحا تصاعدي منذ سنة2003 .

-الامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع المدني :هناك ظاهرة عالمية تتمثل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسية ،وعدم الميل نحو الانخراط فيها بناء على عدة تفسيرات ،مثل ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب انتخابية تركز على التسويق السياسي ولا تهتم بالتزاماتها السياسية حين تتولى مقاليد السلطة أو تشارك في الائتلافات الحكومية .ويزداد الأمر سوءا بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب .وافتقارها إلى هوية تاريخية وحزبية وأيديولوجية ،وضعف دورها في المشاركة السياسية على المستوى المحلي وعلى المستوى الحكومي. وضعف حصيلتها وأداءها مما جعل العزوف الانتخابي بتعزز أكثر ويعود هذا المظهر كذلك إلى محدودية الحركة الجمعوية وضعف المجتمع المدني حيث يبرز مفهوم المجتمع اللامدني ليشير إلى غياب علاقات الثقة وضعف نسيج المجتمع المدني القائم على التضامن والثقة الطوعية وغياب الاستقلالية والمالية

[77]-عبد القادر عبد العالي،مرجع سابق،ص16.

على السلطة.انه يعبر عن إفلاس أو تقهقر في رأس المال الاجتماعي في مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كل مظاهر العمل الجمعوي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها السياسية[78].

– ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات. وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية ،ولا يتوقع من البرلمان الجديد أن يكون مخالفا لسابقيه في الأداء والاستقلال عن أداء الحكومة على الرغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعوا إلى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدستور ، ودعا بعضها إلى تشكيل مجلس تأسيسي .وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسية في ضعف الأحزاب ، حيث تتركب على القوية فيها تكلفة سياسية للأحزاب المتوسطة والصغيرة نظرا لمحدودية أداءها في هذه المؤسسات ،لعجزها عن مواجهة النصوص التشريعية التي تفرضها أحزاب تحالف الأغلبية المشاركة في الحكومة .وتزداد التكلفة السياسية حين يشارك الحزب ذو التمثيل البسيط في البرلمان بمقاعد حكومية محدودة ، ولا ينجر عن مشاركته فائدة كبيرة بالنسبة إلى قاعدته الانتخابية من المناضلين والمتعاطفين وعموم الشعب ،وهو الثمن السياسي الذي دفعته العديد من الأحزاب خصوصا حركة مجتمع السلم "حمس"حيث انشقت عنها جبهة التغيير على أساس هذه الخلفية ، ومن قبل ذلك دفع حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية فاتورة مشاركته المحدودة في الحكومة واضطر للانسحاب منها على اثر الاحتجاجات في معاقله الانتخابية في منطقة القبائل في بداية سنة 2001[79].

– تحدي المـواطنة:فالمواطنة قوام أي ممارسة أو عملية ديمقراطية ومن غير الممكن تصور نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بمواطنيهم للدولة ولا يمكن ضمان أي دور للأفراد في إطار العملية السياسية إذا لم يكونو ا متمتعين بكامل الحقوق التي ترتبها لهم رابطة المواطنة .والمواطنة كرابطة قانونية وسياسية بين الأفراد والدولة تفرضها اعتبارات إنسانية وحقوقية تعد من امتيازات الأفراد في الدولة بفعل الالتزام الأخلاقي والدستوري باحترام حقوق الإنسان في الدولة الحديثة .فهي تنقل المواطن من الفرد الخاضع التابع للسلطة السياسية في الدولة إلى المواطن المشارك والموجه للسلطة السياسية .فلا شك أن بناء شخصية وطنية موحدة للشعب يعني من ابرز وجوهه ، تشكيل نظام من العلاقات السياسية في المجتمع والدولة قائم على علاقة المواطنة التي تؤكد على[80] :

---

[78]–نفس المرجع، ص9.

[79]–نفس المرجع ،ص9.

[80]–عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي .العوائق والممكنات ،في مجموعة من المؤلفين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،(ط1)،77،200.

- إقامة العلاقات على قاعدة المساواة بين جميع الناس في الحقوق والواجبات بعيدا عن كل تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الدم أو النسب .
- إنشاء رابطة سياسية جديدة طرفيها الدولة والمواطن تنطوي على توزيع السلطة المادية والرمزية بين الأفراد في المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص والمسؤوليات وبالتالي إعادة بناء علاقا ت الولاء على نحو جديد يلغي الولاء للبنى الطبيعية ، ويحل محله ولاء سياسي للدولة .

وترتبط المواطنة بالديمقراطية ارتباطا عضويا وكلاهما يمنح للآخر بعده الحقيقي على صعيد الممارسة السياسية . وعليه فان اتخاذ خطوات جدية على تكريس مبدأ المواطنة في الجزائر يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتعزيز عملية الإصلاح السياسي وهو ما يتطلب مواجهة تحقيق المساواة بين أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية أو الطائفية أو الجغرافية [81].

لم تمنع قوانين الإصلاحات السياسية في الجزائر من وجود جملة من التحديات التي تعتريها على غرار ضعف المشاركة السياسية نتيجة عملية العزوف الانتخابي إما عن طريق الامتناع أو المقاطعة أو الامتنا ع عن المشاركة الحزبية في حد ذاتها ، وكذا ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات .إضافة إلى تحدي المواطنة الذي يعتبر قوام أي ممارسة أو عملية ديمقراطية لتعزيز عملية الإصلاح السياسي .

[81]–حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ،الإمارات:مركز الخليج للأبحاث،ط 1،2005 ،ص92.

خلاصة الفصل الثالث:

شملت الإصلاحات السياسية في الجزائر العديد من الأبعاد،تضمنتها مباحث الدراسة .فلقد شكلت عملية احتواء المعارضة السياسية جانبا مهما من اجل إضفاء شرعية للنظام السياسي، وكذلك لما يمكن أن تشكله من خطورة جراء تهميشها. البعد الثاني وهو محاربة العنف السياسي ،وذلك لما ينجم عنه من آثار من شانها تهديد امن واستقرار البلاد. وما يحمله من تأثير من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خاصة في ظل وجود بيئة تغذيها العديد من المقومات كالتنظيمات الإرهابية ،والجريمة المنظمة .كذلك الأمر بالنسبة للتصدي للتدخل الأجنبي ، الذي يفرض نفسه بقوة من خلال المنظمات الدولية بداعي السعي نحو الانفتاح. وما عانته الجزائر من ويلات جراء الإرهاب جعلها تخطوا خطا سريعة نحو عملية الإصلاح ،من اجل تامين الأوضاع الداخلية ،والحفاظ على الاستقرار والأمن الداخلي ، الذي يقوم على مشاركة سياسية من خلال إدماج كل القوى الفاعلة في المجتمع ومحاربة العنف بكل أشكاله، إلى جانب الحد من التدخلات والضغوطات الخارجية .

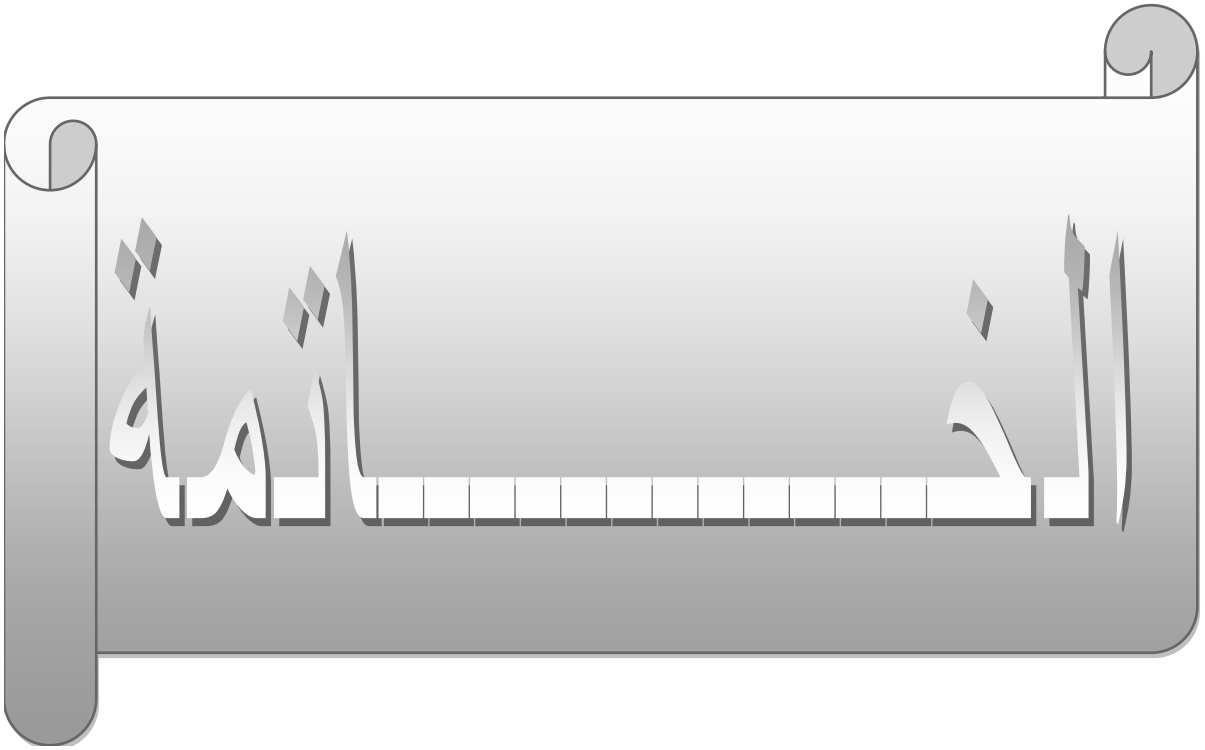
الخـــاتمة

حاولت الدراسة أن تقدم نظرة لأبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية في الجزائر من خلال الفصول الثلاثة للدراسة التي تناولت دوافع ومضامين وأبعاد الإصلاحات السياسية اتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تفادي من الثورات والمحافظة على الاستقرار الداخلي إلى حد ما.

لقد ساهمت الأوضاع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية في دفع السلطة السياسية في الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية في الجزائر. فالأزمة السياسية الداخلية التي برزت ملامحها في شكل لافت عقب موجة الاحتجاجات التي عرفتها عدة مدن جزائرية والتي بالرغم من كونها تحمل الطابع الاجتماعي من خلال المطالب التي رفعت إلا أنها أظهرت بوضوح وجود ركود يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة ، وهو ما أدى إلى تنامي أزمة عدم الثقة بين المواطن والنظام الحاكم .

أما الأوضاع الخارجية فقد تجلت بشكل واضح في الضغط غير المسبوق الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية خاصة على البلدان العربية بعد احداث 11 سبتمبر 2001،حيث سعت لنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال جملة من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى إحداث إصلاحات سياسية أهمها "مبادرة الشراكة من اجل التنمية والديمقراطية" وما تبعه من مبادرات أخرى إضافة إلى هذا العنصر فان العوامل الإقليمية المتمثلة في التحولات السياسية العميقة التي شهدتها الأنظمة العربية ،منذ مطلع سنة 2011وما تبعها من سقوط العديد من الأنظمة السياسية القائمة منذ عقود في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين والمغرب كان لها الأثر الكبير في الاتجاه نحو الإصلاح السياسي في الجزائر .

لقد دفعت كل هذه الأوضاع بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الإعلان عن إصلاحات سياسية .وقد مست هذه الإصلاحات جملة من القوانين في مقدمتها .القانون العضوي المتعلق بالانتخابات حيث أدخلت عليه بعض التعديلات كاستحداث كل من اللجنة الدولية لمراقبة الانتخابات واللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات ، بالإضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الانتخابية وزيادة عدد النواب في البرلمان وتخفيض سن الترشح للانتخابات .

كما شمل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية احد محاور الإصلاح حيث تضمن تعديلاته شروط و كيفيات إنشاء الأحزاب وتنظيم عملها ونشاطها وبالتالي وضع إطار سياسي وقانوني للإدارة بشان اعتماد الحزب السياسي

،وهذا من شانه أن يسمح للأحزاب بأداء دورها وبروزها على الساحة السياسية إلى جانب تحقيق مشاركة فعالة في إطار احترام الدستور .

كما تضمنت الإصلاحات ضرورة توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة .فقد تم تدعيم تمثيل المرأة بفرض تمثيلها في القوائم الانتخابية وتفضيلها عند توزيع المقاعد.أما فيما يخص قانون الإعلام فقد كان يهدف من خلال التعديلات التي شملها إلى إرساء وتحديد مبادئ وقواعد تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة من خلال وضع معالم لمدونة أخلاقية ورفع التجريم على الجنح الصحافية .كما تضمن إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء الجزائريين في المجال السمعي والبصري والاتصال والإعلام.

كما نص قانون الجمعيات الذي تم تعديله على انه لا يكفي الموافقة المسبقة من السلطات لتأسيس الجمعية ،كما انه لم يعد تأسيس الجمعيات خاضعا لنظام الإشهار، وإنما أصبح مشروطا بموافقة مسبقة من السلطات بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي شهدها هذا القانون. كما شكل قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية احد محاور الإصلاح والذي تم بموجبه تحديد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية ، أي الجمع بين العضوية في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى أو بينها وبين المهام والوظائف أو الأنشطة التي تم تحديدها في هذا القانون.

و لقد انطوت هذه الإصلاحات على العديد من الأبعاد من أبرزها:

- إن النظام السياسي ومن خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها خاصة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب الذي كان يسعى إلى محاولة احتواء وتشتيت المعارضة السياسية ويظهر ذلك جليا من خلال فتح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية جديدة وإعطاء الحق للإدارة المتمثلة في وزارة الداخلية في اعتمادها إلا أن الملاحظ أن اغلب الأحزاب التي تم تأسيسها لم تأت بجديد بقدر ما زادت من تشتت وانقسام الأحزاب السياسية القديمة سواء منها التي تشارك في النظام او التي تتبنى المعارضة .

- لقد كانت الإصلاحات السياسية كوسيلة اتخذها النظام السياسي من اجل محاربة العنف السياسي خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية بهدف تفادي انتقال ظاهرة العنف إلى الجزائر فحاول النظام السياسي

القيام بخطوة إستباقية تمثلت في تبنيه للإصلاحات السياسية التي استهدفت فتح مجال الحريات والرأي و التعبير و يظهر ذلك جليا في أهم التعديلات التي شهدتها مختلف القوانين التي شملها الإصلاح السياسي.

- إن التهديدات الإقليمية والدولية والداخلية شكلت دفعا كبيرا في اتجاه النظام السياسي نحو تبني عملية الإصلاح وتأمين الدولة من التدخلات الأجنبية والحفاظ على الاستقرار الداخلي .

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضيات بحيث انه:

- إن عدم قدرة النظام السياسي في معالجة حالة الركود والانسداد السياسي السائد طوال فترة طويلة من الزمن أدى إلى وقوع أزمة داخل هذا النظام كان له انعكاسا ت كبيرة على الحياة السياسية بالإضافة إلى أزمة الثقة التي ميزت العلاقة بين السلطة والمجتمع وهو ما دفع بالنظام إلى الإصلاح السياسي وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الأولى.
- لقد كانت للدوافع الداخلية الناجمة عن ضعف أداء المؤسسات السياسية والاقتصادية وغياب فاعلية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذا تفشي الفساد وكذا الدوافع الخارجية المتمثلة في الضغوطات الدولية والتهديدات الإقليمية على مستوى دول الجوار دور أساسي في تبني الجزائر لعملية الإصلاح السياسي وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية .
- تعكس مضامين الإصلاحات السياسية محاولة النظام السياسي القائم خطوة استباقية بهدف الحفاظ على استقراره بقاءه ويظهر ذلك جليا من خلال استحداثه وتعديله لجملة من القوانين وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .
- لقد شكلت عملية احتواء المعارضة في العملية السياسية وكذا محاربة العنف السياسي والتصدي للتدخل الأجنبي جملة الأبعاد التي تهدف للحفاظ على الاستقرار الداخلي وامن البلاد وهو ما من شانه أن يضفي شرعية على النظام السياسي القائم،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

وعليه يمكن القول أن أبعاد الإصلاحات السياسية في الجزائر تبقى مرهونة بمدى التطبيق الفعلي لمضامين الإصلاحات وفق اطر شفافة وأكثر ديمقراطية بعيدا عن خدمة مصالح طبقة دون غيرها ،هذا إضافة إلى إشراك المعارضة ومنظمات المجتمع المدني مما يعطيها الشرعية القانونية والمحافظة على استقرار الدولة .

وتبقى الاستجابة إلى أهم مطالب الإصلاح كأحد أهم عوامل ركائز الديمقراطية والاستقرار الرامية إلى تقاسم الأدوار بين القوى المختلفة في إطار الدستور وحكم القانون وكدا تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة من أهم أبعاد الإصلاح السياسي .

قائمة الملاحق

نص خطاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة 15 أفريل

"بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

و على آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن رهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان يكمن في إخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام وصولا إلى إفاضة المصالحة الوطنية.

بعون الله وبفضل وقوفكم إلى جانبي تم تحقيق هذه الأهداف وفقا لما جبلنا عليه من شيم عريقة شيم الرحمة والصفح الصادق, لقد اطمأنت القلوب وزالت المخاوف.

و مع استعادة السلم بات لزاما علينا تجاوز مظاهر التدمير واستدراك التأخر.

فباشرنا إذن برنامجين ضخمين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ويجري الآن إنجاز برنامج ثالث. و أثمرت هذه البرامج بنتائج لا جدال فيها . وأصبحت عشرية 2000 غنية بالإنجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن وفي كافة المجالات خاصة منها مجال المنشآت القاعدية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية .

وفي نفس الفترة تم تدارك العجز في السكنات بقدر معتبر بإنجاز مليون وحدة سكنية كل خمس سنوات وتم تقليص البطالة بقدر بالغ واسترجعت بلادنا عهدها بمبادئها المتمثلة في مسعى العدالة الاجتماعية و التضامن الوطني كما تشهد على ذلك أهمية التحويلات الاجتماعية وتعدد أوجه دعم الدولة للمواد الأساسية الضرورية وتحسين الخدمات العمومية .

كما رافق الإنجازات هذه تسديد الجزائر المسبق لمديونيتها الخارجية واستعادة مكانة البلاد على المستوى الإفريقي والعربي والدولي في ظل احترامها للآخرين واحترام الجميع لها.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة . وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية .

أما على الصعيد الوطني وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي فمن الطبيعي وجود تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير . ومن البديهي أن تتجه ميولنا أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشبعة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها .

وهذا رأي الأغلبية الغالبة لشعبنا التي تتابع باهتمام المبادرات المختلفة وتحتفظ بالتعبير عن رأيها إذا ما تعلق الأمر بتهديد استقرار البلاد .

تصبو الشعوب والشباب فيها خاصة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و إلى مزيد من العدل والحرية وأكثر من ذلك إلى حكامة أفضل. إن الديمقراطية والحرية والعدالة ودولة الحق والقانون مطالب مشروعة لا يسوغ لأي كان تجاهلها. علما بأن شعبنا شاب يافع وطموح وهو ما يعني ضرورة تلبية الكثير من المطالب يوم بعد يوم في شتى الميادين . وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى تستوقفنا رياح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي و كذا السياسي.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

من هذا المنطلق بادرنا بالتحرك من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة لمواطنينا بحيث تم إحداث آلية جديدة لتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تعرف التهابا على المستوى العالمي.

واستفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية. وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل .

كما تعززت بشكل محسوس مختلف أشكال الدعم الموجه للشباب وللعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغرى . وبالموازاة مع ذلك تم تطوير آليات الدولة كما ونوعا من أجل تشجيع توظيف الشباب من حملة الشهادات. فمدة العقود جرى تمديدها وأصبحت قابلة للتجديد وسيحظى المستفيدون منها بالأولوية في التثبيت.

أما بخصوص السكن فثمة جهد جبار يبذل منذ سنة ألفين 2000 إلى يومنا هذا وذلك بتلبية أكبر قسط ممكن من الطلب والتقليص من حجم الاحتجاجات.

وإنني لعلى يقين رغم البرنامج الطموح الجاري إنجازه من أن ثمة طلبات ستظهر مجددا علينا معالجتها بكل موضوعية ورزانة . إن البرنامج الخماسي الحالي يروم إنجاز مليونين اثنين وحدة سكنية منها أكثر من مليون وحدة سيتم تسليمها قبل 2014 .

كما قررنا تعزيز استفادة المواطنين من السكن الريفي بما في ذلك داخل التجمعات السكنية الصغيرة ورفع نسبة الاستفادة من القروض بالنسبة للأسر الراغبة في بناء سكناتها أو شرائها.

باختصار فالإنجازات شاخصة أمامكم والإحصائيات بادية للجميع. وهي كلها ملك للمجموعة الوطنية دون سواها ولا أحد يوهمنا بأن منفعة ثمار التنمية قد تعود لبعض الفئات الاجتماعية خاصة دون الأخرى .لكن هل يمكن القول أن كل شيء على ما يرام لا بكل تأكيد فثمة أمراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والمحاباة والتبذير والفساد وما إليها والدولة عاكفة لا محالة على محاربتها بكل صرامة وإصرار . إنها معركة أخرى لا يمكن الانتصار فيها إلا بمشاركة كل فئات الشعب إذ كل ما يتحقق في البلاد يكون لكم ومعكم و بفضلكم .

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

سيتم قريبا اتخاذ إجراءات هامة تعطي نفسا جديدا لإدارة برامجنا ولتنشيط جهاز الدولة. وستأتي هذه الإجراءات لدعم محاربة البيروقراطية والإختلالات المسجلة في إداراتنا والتصدي لأي تلاعب ومساس بالأموال العمومية.

وخلال هذه السنة سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة .

وضمن هذا السياق سيشرع في عملية جادة تعنى بالمؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة بوصفها المصدر المتميز لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل من أجل ضمان نموها وتحديثها .

إن ترقية المؤسسة وتأهيلها يستهدفان أساسا تقوية الإنماء الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين التنافسيه . ومن ثم يتعين على الحكومة رسم برنامج وطني للاستثمار موجه للمؤسسات الاقتصادية في كافة قطاعات النشاط وذلك في إطار تشاوري مع كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين .

كما يتعين على الحكومة أيضا إيجاد الشروط المثلى لتحرير المبادرات من خلال تحسين محيط المؤسسة وبصفة عامة توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

منذ أكثر من عقدين من الزمن باشرت الجزائر نظام التعددية السياسية كان لها ثمن باهظ سدد ضريبتها شعبنا بلا دعم ولا مساعدة من أي كان في العالم.

وتتمثل التعددية السياسية في بلادنا عبر وجود ما يقارب الثلاثين حزبا سياسيا وبرلمان تعددي في أغلبيته وأقليته . كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها.وإنه لجدير بنا أن نعتز بانتمائنا إلى بلد تشكل فيه حرية الصحافة واقعا ملموسا بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي . إن هذا لمكسب لافت ينبغي دعمه دوما لكي يظل مكسبا دائما.

ان دماء كثيرة سالت والفتنة أشد من القتل و دموعا غزيرة ذرفها شعبنا من أجل صون الجزائر موحدة وشامخة ومن أجل الحفاظ على الجمهورية ومكتسباتها الديمقراطية حتى يعود الأمل من جديد.

لا يحق لأحد أن يعيد الخوف بهذا الأسلوب أو ذاك إلى الأسر الجزائرية القلقة على أمن أبنائها وممتلكاتها أو عن ما هو أخطر وأعني بذلك خوف الأمة قاطبة على مستقبل الجزائر ووحدتها وسيادتها.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن المطلوب اليوم هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المهمة هذه الشاحذة للهمم والحاسمة بالنسبة لمستقبل بلادنا تقتضي انخراط الأغلبية ومشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية وإسهام الكفاءات الوطنية.

كما تتطلب دولة عتيدة الأركان مهيبة الجانب دولة قادرة على إحلال ثقة أكبر بين الإدارة والمواطنين دولة مرتكزة على إدارة تتمتع بالكفاءة والمصداقية وعلى عدالة لا خضوع لها سوى لسلطان القانون.كما تتطلب بالخصوص تمكين هيئاتنا المنتخبة من الاعتداد بمشروعية لا غبار عليها.

فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ قررت استكمال المسعى هذا ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

إن دور مختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من حيث أن المنتخبين هم الذين لهم الصلة المباشرة بالمواطنين وبالواقع المعيش.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

استنادا مني إلى الدستور سأعمد إلى استعمال الحق الذي يخولني إياه وأطلب من البرلمان إعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية وما هو مخول للمواطنين من حيث ممارسة اختيارهم بكل حرية.

وإدراكا مني للمسؤولية الواقعة على عاتقي واعتدادا مني بدعمكم ومراعاة للحفاظ على توازن السلطات سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا.

ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة.

إننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعته .

لهذا الغرض سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد.

وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة بما في ذلك المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة.

ومن جهة مكملة سيتم إيداع قانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور .

فللأحزاب أن تنظم نفسها وتعزز صفوفها وتعبر عن رأيها وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تقنع المواطنين وبالخصوص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفائدتها .

وسوف يتعزز هذا المسعى بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد .

وسيتم تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة .

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها.ولهذه الغاية ذاتها ستتم مراجعة قانون الولاية.

إن المسعى هذا سيشمل أيضا توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها من أجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية .

وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات أدعو منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور.

كما ينبغي أن يصبح احترام حقوق الإنسان انشغالا دائما لدى مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية المتكفلة بهذا الشأن . وسيتم تأمين كافة الظروف لتمكينها من إسماع صوتها وأداء مهامها بوجه أفضل. ويتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في ذلك على أكمل وجه .

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

فمن أجل تتويج هذا الصرح المؤسساتي الرامي إلى تعزيز الديمقراطية يتعين إدخال التعديلات اللازمة على دستور البلاد. لقد سبق لي وأن أعربت مرارا على رغبتي في إخضاع الدستور للمراجعة وجددت تأكيد قناعتي ورغبتي هاتين في عدة مناسبات . سيتم ذلك من خلال إنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري وستعرض علي اقتراحات أتولاها بالنظر قبل عرضها بما يتلاءم مع مقومات مجتمعنا على موافقة البرلمان أو عرضها لاقتراعكم عن طريق الاستفتاء.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا بد لي من تذكيركم بأن أجهزة الإعلام الثقيلة المتمثلة في التلفزة والإذاعة هي كذلك صوت الجزائر المسموع في العالم . وذلك يلزمها الإسهام في ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية وفي الآن ذاته تعميم الثقافة

والترفيه . لكنها مطالبة فوق ذلك بالانفتاح على مختلف تيارات الفكر السياسي في كنف احترام القواعد الأخلاقية التي تحكم أي نقاش كان .

فمن أجل توسيع هذا الانفتاح على المواطنين وممثليهم المنتخبين ومختلف الأحزاب الحاضرة في الساحة الوطنية على حد سواء سيتم دعم الفضاء السمعي البصري العمومي بقنوات موضوعاتية متخصصة ومفتوحة لجميع الآراء المتعددة والمتنوعة. هذا وسيأتي قانون الإعلام بمعالم لمدونة أخلاقية ويتمم التشريع الحالي على الخصوص برفع التجريم عن الجنح الصحفية .

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة . وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة.

إنني أدعو كل مواطن وكل مواطنة منكم على اختلاف مشاربكم إلى تضافر وطني للجهود حتى تكون هذه السانحة الجديدة فرصة للتفتح على حياة سياسية تعددية تعكس نص الدستور وروحه بما سيتيح لكل واحد وواحدة المشاركة في تجدد الدولة الجزائرية ورقيها وتعزيز أركانها الدولة التي افتداها الكثير من الرجال والنساء بأرواحهم في سبيل الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية والنهوض من وهدة الجهل والتخلف.

وبما أن الدولة مسؤولة عن سياسة التنمية وبسط النظام العام ونشر الأمن في ربوع الوطن فسأظل حريصا كل الحرص على تحقيق أهدافنا بالاعتماد على مساهمة المواطنين والارتكاز على المؤسسات الشرعية للدولة وفقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية .

إنني أتوجه إلى كافة المواطنات والمواطنين راجيا منهم العون على النهوض ببلادنا وتحقيق طموحات شعبنا للتطور في كنف الحرية والسلم والتآزر .

فكلما كنا يدا واحدة جعلنا من بلدنا العزيز وطنا للنماء والعدل و الإخاء .

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار .

أشكركم على كرم الإصغاء .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

- أبو عامود ،(محمد سعد) ،"**محددات مستقبل الإصلاح في الدول العربية** "،في مجموعة من المؤلفين، الإصلاح السياسي في الوطن العربي.القاهرة :مركز دراسات الدول النامية،2006.
- الألوسي، (رعد صالح)،**التعددية السياسية في عالم الجنوب** ،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006.
- النجار، (احمد سيد) ،الاتجاهات الاقتصادية في الوطن العربي.من (احمد يوسف احمد وآخرون، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**. بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،الطبعة الأولى،2006.
- إبراهيم، (حسنين توفيق) ، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**.الإمارات :مركز الخليج للأبحاث،2005
- بلقزيز ، (عبد الإله)، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي .العوائق والممكنات** ،في مجموعة من المؤلفين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،200
- درويش،(محمود فهيم)،**مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد** . القاهرة: دار النهضة العربية 2010.
- والي ،(خميس حزام)،**إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**"،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2003.
- واصف،(طبيشات) ،**دور الإعلام في الإصلاح السياسي**.عمان :مركز الأردن للدراسات ،2005.
- مهنا ،(محمد نصر) ،**إدارة الأزمات** .الإسكندرية :.مؤسسة شباب الجامعة،.2004
- سميثلي،(مارتا) وآخرون، "**إصلاح سياسي "أم تقييد إضافي للمجتمع وللمجال السياسي في الجزائر**،الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان،2011.
- عبد الوهاب،(الكيالي)، **الموسوعة السياسية**.بيروت:الدار العربية للنشر والدراسات،1974.
- عواد (أمين المشاقبة)و أمين (المعتصم بالله أمين) ،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد** .عمان:مطبعة السفير،2010 .
- صمويل ،(هرج‌تربقن) ،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**.ترجمة سمية فلو،بيروت:دار الساقي،1999.

الدوريات و المجلات المتخصصة:

–مصطفى،(بلعور) " **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988–1990**"،مجلة دفاتر السياسية والقانون ،العدد الأول ،جوان 2009.

–طارق،(عشور) ،"**الإصلاح السياسي في الجزائر بعد عام 2011:تحليل للحالة الجزائرية** "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد37،شتاء 2013.

–عبد الله ،(ثناء فؤاد)،"**الإصلاح السياسي...خبرات عربية(مصر:دراسة حالة)** "،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد12، خريف2006.

–عبد الناصر (جابي)،"**مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال و سيناريوان** "، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، الدوحة، فبراير 2012.

–ـــــــ،ـــــــ،"**الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني /يناير 2011**"،الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،فبراير2011.

- عبد العالي، (عبد القادر) ،"**الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة على الانتخابات التشريعية المقبلة**"،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،ماي2012.

- عمار ،(بوضياف)،"**خطاب15افريل إعلان مبادرة الإصلاحات السياسية** "،مجلة الفكر البرلماني ،العدد28،انوفمبر2011.

- عباس،(عمار) ،" **مبادرة الإصلاحات السياسية**"، مجلة الفكر البرلماني، العدد28، نوفمبر2011.

- فتحي ،(بولعراس)،" **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتجيات البقاء ومنطق التغيير**"،المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد35 ،صيف 2012.

- قوي ؛(بوحنية)،"**الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** "،مركز الجزيرة للدراسات،2012.

- شمسه ،(بوشنافة)، "**النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية** "،مجلةدفاتر السياسة والقانون ،العدد الخاص،نوفمبر2010.

- مجلس الأمة ،" **مبادرة تعزيز سياسية الإصلاحات الوطنية الشاملة وتعميق المسار الديمقراطي** " ،مجلة الفكر البرلماني،العدد07،افريل2011 .

- مجلس الأمة ،" **إصلاح النظام الانتخابي في الجزائر(...مزيد من الحرية...والنزاهة....والديمقراطية...)**"،مجلة الفكر البرلماني ،العدد28،نوفمبر2011.
- مجلس الأمة،"**إصلاح قانون الجمعيات**"...**تعميق لديمقراطية المجتمع المدني**. ...،الفكر البرلماني، العدد30، افريل2012.
- مجلس الأمة،" **حقوق المرأة السياسية في المجالس المنتخبة بين عمليتي التأسيس الدستوري والتقنين القانوني**"، مجلة الفكر البرلماني، العدد27، افريل2011.

- الوثائق الرسمية:

الدستور:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 23 فيفري 1989.
- ـــــــــــــــــــــــــــ ،ـــــ 16نوفمبر1996

القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-01 مؤرخ في 12 يناير سنة2012 ،يتعلق بنظام الانتخابات (ج ر رقم01مؤرخة في14-01-2012)
- ـــــــــــــــــــــــــــ، قانون رقم 12-03مؤرخ في12يناير سنة2012، يحدد توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (ج ر رقم 1 مؤرخة في14-01-2012).
- ـــــــــــــــــــــــــــ، قانون رقم 12-04 مؤرخ في 12يناير سنة2012،يتعلق بالأحزاب السياسية (ج ر رقم02مؤرخة في05-01-2012)
- ـــــــــــــــــــــــــــ، قانون رقم 12-05 مؤرخ في 12يناير سنة2012،يتعلق بالإعلام.(ج ر رقم02مؤرخةفي15-01-2012)
- ـــــــــــــــــــــــــــ، قانون رقم 12-06 مؤرخ في 12يناير2012،يتعلق بالجمعيات (ج ر رقم02مؤرخة في 15 -01-2012).

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- جار الله،(شايف)،**دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان في اليمن** ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006
- طاشمة،(بومدين)، "**إستراتيجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر** " أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام.2007/2006.
- مليكة،(بوجيت)، **ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997.
- سيف الدين ،(عشيط هني)،إشكالية الفساد والإصلاح في المنطقة العربية.رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2008-2009 .
- هشام،(سلمان حمد الخلايلة)،"**اثر الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية** "،مذكرة ماجستير، الأردن قسم العلوم السياسية،الأردن،2012.

الملتقيات والندوات:

- جهيدة،(زكاش)،" **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التأثيرات الداخلية والخارجية**".مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول الإصلاحات السياسية في الجزائر وإشكالية الاستقرار الداخلي. جامعة ورقلة في 2011/04/11
- محمد،(هناد)، "**الإصلاحات السياسية في الجزائر** "، محاضرة ألقيت بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم السياسية، بتاريخ 2012.
- مصطفى،(بخوش)،"**العنف السياسي و علاقته بالتحول الديمقراطي** " .في: العنف و المجتمع. مداخل معرفية متعددة. أعمال الملتقى الدولي الأول يومي 09-10 مارس ,2003.جامعة بسكرة ،قسم العلوم السياسية،دراسة منشورة،عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع.

- عمار،(بوحوش)،"**الإصلاحات السياسية في الجزائر واقع وآفاق** "، بحث منشور في جريدة الشعب بتاريخ 19جوان 1990،وقدتم إعداده لندوة الإصلاحات السياسية في جامعة الجزائر بمعهد العلوم السياسية، يومي2و3جوان 1990.

- ربوح،(ياسين)،"**إصلاح لنظام الانتخابي ودوره في تكريس البناء الديمقراطي** "ورقة مقدمة لملتقي الإصلاحات السياسية في الجزائر بجامعة الجلفة ،قسم العلوم السياسية،يومي6و7مارس2013.

الوثائق الإلكترونية:-

الانتخابات التشريعية في الجزائر"،المركز العربي للأبحاث و الدراسات -
http//www.dohainstitute.orgreleasea546c9a-39ff-4705-9731-21cf674d940dالسياسية(الدوحة)21ماي2012/

- الحسن عاشي،هل تكفي إيرادات النفط لمنع انتفاضة جزائرية؟
Carnegie En dowment for international peace2/2/2011.
4 http//arabic carnegieendowment.arg/publications fa4266 .

-بوحنية قوي،"الجزائر المغرب موريتانيا"إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي"، 2013/1/8،
http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=229

.التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر -
www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/.../com_dic_2008_21.pdf،

- لاحيثامة العيد، خلفيات العنف المسلح والصالحة الوطنية،عن: http : //www .aronthropos.com

- -المشروطية السياسية.http :www .facebook.com

ملخص الدراسة:

الكلمات المفتاحية: إصلاح سياسي- استقرار سياسي- تدخل أجنبي — عنف سياسي — احتجاجات — ثورات — امن داخلي.

هذه الدراسة هي محاولة فهم طبيعة الأبعاد التي يحملها الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية التي أقرها النظام السياسي سنة 2012، وتنطلق الدراسة من الوقوف على تحديد مفهوم الإصلاح السياسي ودوافعه الداخلية والخارجية قبل أن الاتجاه نحو إبراز، كيف أن الدولة ا لجزائرية قامت بجملة من الإصلاحات السياسية خاصة مع دستور 1989 الذي جاء من أجل تكريس مبادئ الديمقراطية بإقراره و للأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ، بضرورة تبني التعددية السياسية و الحزبية وحرية الرأي والتعبير.

ورغم أن الجزائر كانت تتجه نحو إرساء الديمقراطية من خلال الإصلاحات السياسية لسنة 1989 إلا أن هذه التجربة لم تدم طويلا نتيجة توقيف مسار التحول الديمقراطي في الجزائر في سنة 1989 وما تبع ذلك من تدهور كبير للأوضاع الأمنية , الاقتصادية وانسداد في الحياة السياسية .وقد أدى هذا الوضع إلى تخلي عن أهم المكتسبات التي تحققت نتيجة الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام السياسي, وقد بقي الوضع على ما هو عليه بالرغم من التحسن الكبير الذي شهدته البلاد سواء على المستوى السياسي و الأمني والاقتصادي إلا أن تم الإعلان سنة 2011على جملة من الإصلاحات السياسية.

لقد حاولت الدراسة في هذا الإطار أن تبين أن الإصلاحات السياسية لسنة 2011 لم تكون مواصلة لما شهدته الجزائر من إصلاحات سابقة بقدر ما كانت نتيجة للأوضاع والتحولات السياسية الكبيرة التي تمر بها مجموعة من الدول العربية خاصة المحيطة بالجزائر مثل: تونس , ليبيا والضغوطات من الدول الأجنبية كمشروع الشرق الأوسط بداعي تطبيق الديمقراطية وحقوق الانسان وكذلك نتيجة للظروف الداخلية التي كان أبرزها موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر خاصة سنة 2011 و شملت هذه الإصلاحات بأساس النظام الحزبي والنظام الانتخابي ,وتمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة,قانون الإعلام ,قانون الجمعيات .

إن هذه الدراسة قامت أساس على تحليل الأبعاد المختلفة التي يسعى النظام السياسي لتحقيقها من خلال الإصلاحات السياسية من خلال المعارضة واحتواء السلطة لها بإشراكها في العملية السياسية ومحاربة العنف والتصدي للتدخل الأجنبي مركزة بذلك على البعد السياسي و الأمني إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي لتحاول في الأخير إعطاء التحديات المفروضة على هذه الإصلاحات.

Cette étude tente d'essayer de comprendre la nature des dimensions qui transportent des réformes politiques adoptées par le système politique en 2012, et a lancé l'étude de se tenir sur la définition du concept de la réforme politique et les motivations des internes et externes avant d'aller vous montrer comment l'état de l'Algérie dispose d'un ensemble de réformes politiques, en particulier avec la Constitution de 1989, qui est entré afin de se consacrer à l'adoption des principes de la démocratie et pour la première passée dans l'histoire de l'Algérie indépendante besoin d'opter pour le pluralisme et la liberté d'opinion et d'expression politique et le multipartisme.

Bien que l'Algérie se dirigeait vers la démocratisation par des réformes politiques de 1989, mais l'expérience n'est que le résultat de courte durée de l'arrestation de la voie de la transition démocratique en Algérie en 1989 et la grave détérioration ultérieure de la situation sécuritaire, économique et blocage dans la vie politique a abouti à cette situation d'abandonner sur les gains les plus importants qui ont été obtenus à la suite des réformes politiques menées par le système politique, a la situation reste telle qu'elle est, en dépit de l'amélioration significative de témoin dans le pays, tant au niveau politique, de sécurité et économique, mais l'année 2011 a été annoncé sur un certain nombre de réformes politiques.

J'ai essayé d'étudier dans ce contexte, de montrer que les réformes politiques pour l'année 2012 sera de continuer ce que l'expérience des réformes Algérie du passé car c'était une conséquence de la situation et

des transformations politiques large avec un groupe de pays arabes, en particulier autour d'Alger comme: la Tunisie, la Libye et la pression des pays étrangers comme un moyen Est due à l'application de la démocratie et des droits humains, ainsi que la suite de conditions internes, notamment la vague de protestations sociales en Algérie en particulier en 2011 et inclus de telles réformes base du système de partis et la représentation électorale et politique des femmes, droit des médias, loi sur les associations

Cette étude a basé sur l'analyse des différentes dimensions du système politique cherche à atteindre à travers les réformes politiques ont mis l'accent sur la politique et la dimension de la sécurité, en plus de la dimension économique et sociale de cette dernière tentative de donner une évaluation de ces réformes a été inclus.

الفـــهرس

الإهداء.....

تشكرات.....

مقدمة.....01

الفصل الأول:أسباب الإصلاح السياسي في الجزائر.....05

المبحث الأول:مفهوم الاصطلاح السياسي.....06

المبحث الثاني:الدوافع الداخلية للاصطلاحات السياسية في الجزائر.....09

المبحث الثالث:الضغوط الخارجية للاصطلاحات السياسية في الجزائر.....13

خلاصة الفصل الأول.....17

الفصل الثاني:مضامين الإصلاحات السياسية في الجزائر.....18

المبحث الأول:مضمون القانون الانتخابي والقانون الحزبي الجديد.....19

المبحث الثاني: مضمون قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.....24

المبحث الثالث: مضمون قانون الإعلام الجديد.....26

المبحث الرابع مضمون قانون الجمعيات الجديد.....28

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثالث أبعاد الإصلاحات السياسية في الجزائر.....34

المبحث الأول:إشراك واحتواء المعارضة في العملية السياسية.....35

المبحث الثاني:محاربة العنف السياسي.....38

المبحث الثالث:التصدي للتدخل الأجنبي.....42

المبحث الرابع:التحديات التي تواجه الإصلاحات السياسية في الجزائر.....48

خلاصة الفصل.....50

الخاتمة.....51

الملاحق.....56

قائمة المراجع.....119

الملخص باللغة العربية.....124

الملخص باللغة الأجنبية.....126

فهرس المحتويات.....127